الأمم المتحدة

A/61/525/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
28 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١١٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان التابعة للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٠٧ لفائدة ١٠ بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية المؤلفة من مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان التابعة للأمم المتحدة المنبثقة من مقررات مجلس الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت، في تقريرها عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، في جملة أمور، بإيلاء النظر إلى إعادة تنظيم التقارير مستقبلا عن مقترحات الميزانية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة بغية عرضها في شكل مجموعات، على أساس اعتبارات مواضيعية أو إقليمية.

041206 041206 06-63189 (A)

ويأخذ هذا التقرير في الحسبان توصية اللجنة الاستشارية بشأن عرض التقارير عن البعثات السياسية الخاصة ويشمل مقترحات الميزانية لعام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بعشر بعثات سياسية خاصة.

والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار هذه المجموعة تبلغ ٠٠٠ ٧٥٥ ١٠٠ دولار.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا	١-١ — ١-١٥	٤
٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١-٢ — ٢-١٤	١٣
٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو	١-٣ — ٣-١٦	٢٢
٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	١-٤ — ٤-١٨	٢٩
٥ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان	١-٥ — ٥-١١	٣٨
٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل	١-٦ — ٦-٢٢	٤٦
٧ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون	١-٧ — ٧-١٥	٥٥
٨ - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١-٨ — ٨-١٠	٦٩
٩ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة	١-٩ — ٩-١٤	٧٥
١٠ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	١-١٠ — ١٠-١٨	٨١

لمحة عامة عن الوضع المالي

والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار هذه المجموعة تبلغ ٠٠٠ ٧٥٥ ١٠٠ دولار. وترد أدناه الاحتياجات حسب البعثة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البعثة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفروق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفورات/ (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣=(١+٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا	٤ ١١٦,٧	٣ ١٩٩,٩	٩١٦,٨	٤ ٤٧٢,٠	٣ ٥٥٥,٢	-
٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٦ ٤٦١,٩	٤ ٩٣٧,٣	١ ٥٢٤,٦	٦ ٠٧١,٩	٤ ٥٤٧,٣	٥٠٣,١
٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو	٣ ٢١٨,٧	٢ ٧٥٣,٦	٤٦٤,٩	٣ ٤٦٧,٧	٣ ٠٠٢,٨	١٦٠,٠
٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٦ ٩٤٩,٨	٣ ٨٦٦,٩	٣ ٠٨٢,٩	٦ ٧٥٩,٩	٣ ٦٧٧,٠	١٤٥,٥
٥ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان	٢ ١٦٨,٧	١ ٩٩٣,٣	١٧٥,٤	٢ ٢٠٧,٨	٢ ٠٣٢,٤	٩٠,٧
٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل	٨ ٧٤٣,٧	٧ ٣٦١,٢	١ ٣٨٢,٥	٦ ٧٢٧,٧	٥ ٣٤٥,٢	١٨,٩
٧ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون	٢٣ ٢٧٦,٠	٢٢ ٦٢٥,٢	٦٥٠,٨	٣٠ ٥٦٤,٠	٢٩ ٩١٣,٢	-
٨ - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة[أ]	٧ ٤٨١,٥	٥ ٠٣٥,٤	٢ ٤٤٦,١	٩ ٣٠٣,٠	٦ ٨٥٦,٩	-
٩ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة	٢٦ ٣١٢,٢	١٨ ٤١٥,٦	٧ ٨٩٦,٦	٢٩ ١١٦,٨	٢١ ٢٢٠,٢	١ ٣٩٥,١
١٠ -مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	٢ ١٣٥,٤	٢ ٠٢١,١	١١٤,٣	٢ ٠٦٤,٢	١ ٩٤٩,٩	٣,٢
مجموع الاحتياجات	**٩٠ ٨٦٤,٦**	**٧٢ ٢٠٩,٧**	**١٨ ٦٥٤,٩**	**١٠٠ ٧٥٥,٠**	**٨٢ ١٠٠,١**	**٢ ٣١٦,٥**

(أ) يشمل الالتزامات والنفقات المتوقعة البالغة ٨٠٠ ٢٦٠ دولار المتعلقة بأنشطة لجنة المتابعة.

١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا

(٠٠٠ ٤٧٢ ٤دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

١-١ أنشئ مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في داكار لمدة ثلاثة أعوام على نحو ما ورد في الرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام (S/2001/1128) ومجلس الأمن (S/2001/1129). بناء على توصية البعثة المشتركة بين الوكالات التي أُوفدت إلى غرب

أفريقيا، خلال الفترة من ٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/434) ''بإنشاء آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في غرب أفريقيا بغرض تحديد وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية.

١-٢ وكانت الأعمال التي يضطلع بها المكتب موضع اعتراف في مناسبات عديدة، بما فيها بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7)، الذي شدد على ''أهمية دور الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في تسهيل تنسيق نهج متماسك للأمم المتحدة إزاء معالجة المشاكل العابرة للحدود وعبر الوطنية في المنطقة دون الإقليمية'' وتقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525)، الذي أوصى بتزويد المكتب بموارد إضافية على وجه السرعة، ولا سيما بالنظر إلى الأنشطة الواسعة النطاق التي يضطلع بها المكتب وأهمية اتباع نهج إقليمي متسق إزاء الصراعات والمشاكل الأخرى التي ابتليت بها منطقة غرب أفريقيا.

١-٣ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقرير استعراض منتصف المدة لأداء مكتب غرب أفريقيا (S/2004/797)، وأشار إلى أنه يعتزم تمديد ولايته وتعزيزه، وخصوصا بتزويده بالموارد الإضافية، على النحو الذي أوصى به تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525). وأعلن المجلس، في رده المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/585)، موافقته على توصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب لمدة ثلاث سنوات أخرى، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، رهنا بإجراء استعراض في منتصف المدة في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن ينجز استعراض منتصف المدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. كما أحاط مجلس الأمن علما أيضا باعتزام الأمين العام تعزيز المكتب لتمكينه من أداء ولايته بصورة أكثر فعالية.

١-٤ ولاحظ بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/9)، الصادر في أعقاب مناقشة مجلس الأمن للتقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا، المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/86)، مع التقدير زيادة التعاون بين مختلف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، وشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشترك. وأشار التقرير المرحلي إلى التقدم المحرز من جانب المكتب، ولا سيما نمو الشراكة المثمرة بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك بعض الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في منطقة غرب أفريقيا.

١-٥ وأبلغ الأمين العام في مرفق رسالته المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، (S/2005/16)، مجلس الأمن، بالولاية التي يعتزم إسنادها إلى المكتب، ووظائفه وأنشطته في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأوضح رئيس مجلس الأمن، في رده في الرسالة المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/17) أن المجلس أحاط علما بالمعلومات والنية الواردة في رسالة الأمين العام.

١-٦ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مكلف بولاية شاملة تتمثل في تعزيز مساهمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أولويات السلم والأمن في غرب أفريقيا. ويضطلع المكتب، تنفيذا للولاية المنوطة به، بالمهام التالية:

(أ) تعزيز الروابط في عمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على صعيد المنطقة دون الإقليمية، من خلال تعزيز نهج متكامل على الصعيد دون الإقليمي وتيسير عمل مؤسسات الأمم المتحدة وكذلك عمليات حفظ السلام ومكاتب دعم بناء السلام؛

(ب) الاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومساعدتهما حسب الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع غيرهما من المنظمات دون الإقليمية والشركاء الدوليين؛

(ج) الاضطلاع بأدوار المساعي الحميدة والمهام الخاصة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، باسم الأمين العام، بما فيها المجالات المتعلقة بمنع الصراعات والجهود الرامية إلى بناء السلام؛

(د) تقديم تقارير إلى المقر عن التطورات الرئيسية ذات الأهمية على الصعيد دون الإقليمي ؛

(هـ) الاضطلاع بالمهام الإضافية التي يكلفه بها الأمين العام ومجلس الأمن، بما فيها دعم العمل الذي تضطلع به لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، ومتابعة التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525)، وتوصيات المجلس بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/PRST/2004/7).

١-٧ وخلال عام ٢٠٠٦، واصل المكتب جهوده لزيادة الوعي بأهمية العمل المُنسق والمتكامل وتيسيره بشأن التحديات على صعيد المنطقة دون الإقليمية التي يعتبرها الأمين العام ومجلس الأمن السبب الجذري لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا. وساعد المكتب في صياغة توصيات واستراتيجيات بشأن سبل معالجة هذه القضايا على الصعيد الإقليمي، وخاصة عن طريق التعاون الوطني والعابر للحدود فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة للسلام، وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى

الحكومية وغير الحكومية. وخلال عام ٢٠٠٦، ساهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ضمن جملة أمور، في تنفيذ مبادرة ''البلدان المتجاورة'' للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى جعل الحدود مناطق سلام – ولا سيما الحدود المشتركة ما بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي، في سياق عمله في إطار الاستراتيجيات المتكاملة المتعلقة بالمناطق الحدودية، وواصل تشجيع وتيسير تنفيذ نهج إقليمي لنزع سلاح المحاربين السابقين في غرب أفريقيا، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، وأصدر ورقتين شاملتين عن كيفية التصدي للتحدّيين الأمنيين الرئيسيين في غرب أفريقيا المتمثلين في تفشي البطالة في صفوف الشباب وتغيير الحكم بوسائل غير دستورية، ويسّر عقد مناقشة إقليمية عن إصلاح قطاع الأمن بوصفه أداة لتوطيد السلم في حوض نهر مانو (سيراليون وغينيا وليبريا)، وساعد منظمة الصحة لغرب أفريقيا على صياغة مقترح مشروع وعلى جمع التبرعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القوات المسلحة الأفريقية.

١-٨ وإضافة إلى ذلك، واصل الممثل الخاص للأمين العام الاضطلاع ببعثات مساع حميدة في البلدان التي تحتاج جهودا لمنع نشوب الصراعات، بما فيها توغو وغينيا ومالي والنيجر. وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تيسير التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو)، ولا سيما عبر عقد اجتماعات منتظمة بين الممثلين الخاصين للأمين العام، ورؤساء عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام والفريق العامل المعني بالتعاون بين البعثات، برئاسة المكتب، والمسؤول عن متابعة تنفيذ توصيات تقرير الأمين العام بشأن التعاون فيما بين البعثات (S/2005/135).

١-٩ وتعاون المكتب أيضا مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في مجال تشاطر الأصول، وبخاصة، من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد وتقليل التكاليف إلى أدنى حد. وفي هذا السياق، استفاد المكتب من دعم الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، وقدم هو بدوره الدعم إلى بعثات الأمم المتحدة التي تمر عبر داكار. وظلت الترتيبات الموضوعة لتشاطر الموظفين والأصول بين المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة نافذة بالكامل خلال عام ٢٠٠٦.

١-١٠ ويرد أدناه الهدف من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتصلة بأنشطته.

الهدف: تعزيز إسهام الأمم المتحدة في تحقيق أولويات السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الاهتمام الذي توليه الكيانات ذات الصلة لقضايا السلام والأمن العابرة للحدود في غرب أفريقيا، بما في ذلك القضايا الناشئة منها، وتيسير تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن	(أ) '١' تحديد التهديدات المستمرة العابرة للحدود التي تحيق بالسلام والأمن في غرب أفريقيا، وتقييمها وتحليلها، وإبلاغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز في تنفيذ الحلول مقاييس الأداء: عدد التقارير والورقات المتعلقة بالسياسات ٢٠٠٥: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣ (أ) '٢' زيادة وعي قادة المجتمع المدني الرئيسيين، والقطاع الخاص، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية بالقضايا الرئيسية العابرة للحدود مقاييس الأداء: عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل المعقودة ٢٠٠٥: ٤ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤ (أ) '٣' زيادة التوعية بقضايا حقوق الإنسان العابرة للحدود مقاييس الأداء: عدد مبادرات الدعوة في هذا المجال ٢٠٠٥: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣

النواتج

- إنتاج مواد إعلامية ونشرها (مقالات وصحائف وقائع وبلاغات صحفية)
- إنتاج دراستين و/أو تقريرين رئيسيين عن القضايا المشتركة ذات الصلة والبعد الإقليمي لتحديات السلام والأمن
- تقديم تقارير دورية إلى المقر عن التطورات السياسية والأمنية والقضايا العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية
- إنتاج دراسة عن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية العابرة للحدود
- وضع استراتيجية دون إقليمية لحقوق الإنسان وخطة عمل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والشركاء في المنطقة
- تنظيم اجتماع خبراء من أجل إعداد خطة العمل المتصلة باستراتيجية حقوق الإنسان دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز التزام الأطراف الإقليمية الرئيسية بوضع نهج متسق على الصعيد دون الإقليمي لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام بصورة أكثر فعالية في غرب أفريقيا، وتعزيز الروابط وعلاقات العمل فيما بين بعثات الأمم المتحدة وكياناتها والشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	(ب) '١' مواصلة التداوب بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشركاء الأمم المتحدة الآخرين لمعالجة الأبعاد دون الإقليمية الناشئة عن ولاية كل منهم، بما يؤدي إلى ظهور نهج متكامل إزاء القضايا الإقليمية مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات مع شركاء الأمم المتحدة ٢٠٠٥: ٧ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٨ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤ (ب) '٢' مواصلة مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في الاجتماعات التي يعقدها المكتب مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات المعقودة بمشاركة من ذلك القبيل ٢٠٠٥: ٤ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣ (ب) '٣' مواصلة التفاعل والتشاور فيما بين الممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا مقاييس الأداء: عدد اجتماعات الممثلين الخاصين ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤

النواتج

- عقد اجتماع للممثلين الخاصين للأمين العام في داكار وثلاثة اجتماعات في المنطقة دون الإقليمية
- عقد ثلاثة اجتماعات للفريق العامل المعني بالتعاون بين البعثات
- عقد اجتماعين لرؤساء أقسام حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل تعزيز التعاون بين البعثات في مجال قضايا حقوق الإنسان
- عقد اجتماعين مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلي حكومات غرب أفريقيا وقطاع الأعمال والمجتمع المدني من أجل توطيد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

- وضع تقرير مرحلي عن بطالة الشباب كمصدر لعدم الاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا
- عقد اجتماع بشأن القضايا الأمنية العابرة للحدود
- عقد اجتماع بشأن التوسع الحضري السريع وازدياد انعدام الأمن في غرب أفريقيا
- تبادل المعلومات على نحو منتظم من أجل وضع نهج أكثر تنسيقا وتكاملا إزاء المشاكل دون الإقليمية مع منظومة الأمم المتحدة وشركائها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب في معالجة مجالات منتقاة تتصل بالحكم الرشيد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومنع نشوب الصراعات، وبناء السلام	(ج) '١' استكمال وتعزيز اتفاقية التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقاييس الأداء: عدد اتفاقات التعاون ٢٠٠٥: ١ تقديرات عام ٢٠٠٦: ١ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١ (ج) '٢' الاضطلاع بمزيد من الأنشطة المشتركة بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمضي قدما نحو تحقيق أهدافهما المشتركة مقاييس الأداء: عدد الأنشطة المشتركة ٢٠٠٥: ٥ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢ (ج) '٣' تعزيز الآليات الخاصة بالتبادل المنتظم للمعلومات والوثائق المتعلقة بسياسات وأنشطة كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب مقاييس الأداء: عدد اجتماعات جهات التنسيق ٢٠٠٥: ٥ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤

النواتج

- عقد اجتماع للفريق العامل المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب لاستعراض الأنشطة الجارية والاتفاق على المبادرات الجديدة
- المشاركة في اجتماعين ثلاثيين بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي
- تنظيم اجتماعات بين كبار موظفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب وجهات التنسيق
- المشاركة في فريقي الاتصال الدوليين المعنيين بحوض نهر مانو وغينيا – بيساو والتابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- المشاركة في الاجتماعات النظامية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

العوامل الخارجية

١١-١ سيتحقق الهدف بافتراض ما يلي: (أ) لن يندلع أي صراع كبير أو تنشأ أي أزمة كبرى بما يؤثر على نحو دائم في رفاه فرادى البلدان أو المنطقة دون الإقليمية على الصعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويفضي إلى تغيير الأولويات؛ (ب) أن يبدي أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي وشركاؤهم الإرادة السياسية اللازمة للمشاركة في منع نشوب الصراعات ومع وكالات الأمم المتحدة؛ (ج) وأن تواصل وبعثات حفظ السلام في المنطقة تعاونها مع المكتب في تنفيذ ولايته.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة النفقات	١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣-(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الأفراد العسكريين	٥٦,٢	٥٦,٠	٠,٢	٦٥,٤	٦٥,٢	–
تكاليف الأفراد المدنيين	١ ٨٢٥,١	١ ٥٥٠,٢	٢٧٤,٩	١ ٩١٤,٥	١ ٦٣٩,٦	–
التكاليف التشغيلية	٢ ٢٣٥,٤	١ ٥٩٣,٧	٦٤١,٧	٢ ٤٩٢,١	١ ٨٥٠,٤	–
مجموع الاحتياجات	**٤ ١١٦,٧**	**٣ ١٩٩,٩**	**٩١٦,٨**	**٤ ٤٧٢,٠**	**٣ ٥٥٥,٢**	**–**

١٢-١ يقدر صافي احتياجات مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٠٠٠ ٤٧٢ ٤ دولار

(إجماليه ٧٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار)، ويشمل المبلغ تكاليف مستشار عسكري (٤٠٠ ٦٥ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٥٠٠ ٩١٤ ١ دولار) المترتبة عن زيادة ملاك الموظفين بواقع ٢٦ وظيفة (١٢ موظفا دوليا، وموظفان وطنيان، و ١٢ موظفا من الرتبة المحلية)، وخدمات الخبراء والاستشاريين (١٠٠ ٣١٩ دولار)، والسفر الرسمي (١٠٠ ٤٩٤ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، من قبيل المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ١٦٧ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٥٩ دولار)، والنقل الجوي (٠٠٠ ١٠٤ ١ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ١١٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٨ دولار) والاحتياجات الأخرى (٧٠٠ ٢٠٤ دولار).

١-١٣ وسيغطى ٨٠٠ ٩١٦ دولار من أصل ذلك المبلغ من الرصيد غير المثقل من الاعتمادات المرصودة لعام ٢٠٠٦. وبالتالي، فإن مجموع احتياجات المكتب لعام ٢٠٠٧، بعد أخذ الرصيد غير المثقل في الحسبان، يصل إلى مبلغ صافيه ٢٠٠ ٥٥٥ ٣ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٨٨٩ ٣ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢[أ]	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمد لعام ٢٠٠٦	١	–	١	١	٢	٣	٢	–	**١٠**	٢	–	**١٢**	٢	١٢	–	**٢٦**
المقترح لعام ٢٠٠٧	١	–	–	١	٢	٣	٢	–	**٩**	٣	–	**١٢**	٢	١٢	–	**٢٦**
التغيير	–	–	(١)	–	–	–	–	–	(١)	**١**	–	–	–	–	–	–

(أ) لن تستمر في عام ٢٠٠٧ وظيفة مد-٢ التي وفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١-١٤ وإضافة إلى ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠٠٦، يُطلب إضافة وظيفة جديدة تخصص لمهام موظف تكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية). ففي الوقت الراهن، ليس لدى البعثة خبير تكنولوجيا معلومات خاص بها. وسيتعين على من يشغل هذه الوظيفة أن يكفل الاستخدام الفعال لنظم تكنولوجيا المعلومات ومعداتها، والإدارة الفعالة لأمن تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الجدران النارية وضوابط الدخول وأمن قواعد البيانات، وأن يتصرف بحسبانه مدير الشبكة ويقدم توصيات بشأن سبل تحسين نوعية النظم المركّبة بالفعل.

١٥-١ وعلاوة على ذلك، يقترح إعادة تحديد مهام ثلاث وظائف من الرتبة المحلية اعتمدت لمهام منظف وسائق وحارس أمن، وذلك من أجل استيعاب مهام مساعد في شؤون الموارد البشرية، ومساعد في الشؤون المالية، وكاتب شؤون إدارية/خدمات عامة/بروتوكول، مما سيمكن المكتب من الاضطلاع بالعبء المتزايد في المجالات الإدارية.

٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(٩٠٠ ٠٧١ ٦ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٢-١ بناء على رسالتين متبادلتين بين الأمين العام (S/1999/1235) ورئيس مجلس الأمن (S/1999/1236)، أنشئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بولاية مبدئية مدتها عام واحد، في أعقاب سحب بعثة جمهورية أفريقيا الوسطى. وجرى تمديد ولاية المكتب بعدئذ على أساس سنوي، كان أحدثها لفترة عام واحد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وفقا لرسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2005/759).

٢-٢ وتتمثل مهام المكتب الرئيسية في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل توطيد السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتسهيل حشد الدعم الدولي من أجل التعمير والإنعاش الاقتصادي. وتعززت ولاية المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إثر محاولة زعزعة الاستقرار في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، ثم أعيد توجيهها لاحقا، في أعقاب الإطاحة بحكومة الرئيس آنج - فيلكس باتاسي أثناء انقلاب يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. وخلال عام ٢٠٠٤، واصلت المؤسسات الانتقالية وأصحاب المصلحة أعمال التحضير لتنظيم انتخابات عامة في سبيل إعادة بسط سيادة القانون. ونظم استفتاء دستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعقبته انتخابات رئاسية وتشريعية ناجحة خاضتها أحزاب متعددة في ١٣ آذار/مارس و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأنشئت مؤسسات ديمقراطية جديدة، وما فتئ المكتب يقدم المساعدة إلى الحكومة في جهودها المستمرة الرامية إلى توطيد هذه المؤسسات. بيد أنه على الرغم من تنظيم انتخابات عامة ناجحة، لم تتمكن الحكومة من تنفيذ ما يلزم من إصلاحات، ومرد ذلك أساسا إلى التحديات المرتبطة بالوضع الأمني والنابعة من تفاقم الحالة في المنطقة دون الإقليمية. وتدهورت الحالة الأمنية بشكل ملحوظ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مما أدى إلى تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد فقر شريحة عريضة من السكان، مما اضطر العديد منهم إلى البحث عن ملاذ في بلدان مجاورة أو التوغل في الأدغال.

٢-٣ ويعد المكتب، بتنسيق وثيق مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، المسودات الأولية لتقارير الأمين العام التي تقدم إلى مجلس الأمن مرة كل سنتين عن التطورات المستجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها المكتب في ذلك البلد. وتقدم الإدارة الدعم الفني للممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المراسلات الخطية المنتظمة، إضافة إلى الاستشارات، بما في ذلك أثناء الزيارات التي يقوم بها الممثل الخاص إلى المقر بغرض تقديم تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، التي توفر الدعم الإداري للمكتب، على نحو وثيق مع إدارة الشؤون السياسية لمعالجة القضايا الإدارية وقضايا الميزانية والموظفين المتصلة بالمكتب.

٢-٤ واستمر التفاعل بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٦ على نحو مرض جدا. وقد واصل كل من كيانات الأمم المتحدة أنشطته في إطار استراتيجية بناء السلام في البلد. وشارك المكتب إلى جانب جهات أخرى أعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري في الدورة المنقحة لعملية النداء الموحد، وفي وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وهو الإطار المرجعي الاستراتيجي لأعمال الأمم المتحدة. وقد تم تمتين علاقات المكتب مع المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتم الاضطلاع ببعثات تقييم بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وبرنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ومع فريق الأمم المتحدة القطري في تموز/يوليه ٢٠٠٦، لتقييم الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة الشمالية من البلد، بغية الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات السكان الذين يعيشون في ظروف انعدام الأمن. وتواصل تعزيز التعاون خلال بعثة المتابعة التي قام بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي للنظر في تنفيذ برنامج ما بعد الصراع، على نحو ما اتفق عليه مع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وإعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر، المتوقع وضع صيغتها النهائية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وستصبح الورقة إطار العمل والبرمجة والإطار المرجعي للشركاء، بتنسيق الحكومة، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة. ومجالات الأولوية المستهدفة هي الحكم الرشيد، واستئناف برنامج ما بعد الصراع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانعدام الأمن الداخلي والخارجي.

٢-٥ وكذلك ساعد المكتب في عام ٢٠٠٦، من خلال الوساطة والمساعي الحميدة، على تخفيف التوترات بين الحكومة وزعماء الأحزاب السياسية وبين السلطة التنفيذية وغيرها من المؤسسات الوطنية. وشجع الحكومة على الدخول في حوار دائم مع جميع الجهات الوطنية

المعنية، موضحا أن هذا النهج من شأنه تسهيل إيجاد حلول توافقية وجيدة التوقيت للقضايا ذات الاهتمام الوطني التي يواجهها البلد. ونظم المكتب مناقشات مع أعضاء البرلمان بشأن دور وسيط الجمهورية، وبشأن هيكل مجلس الوساطة الوطني، وإجراءات تعيين أعضائه. وشجع الممثل الخاص للأمين العام الزعماء السياسيين، الذين شهدت أحزابهم أزمات قيادة داخلية، على التصالح من أجل الحفاظ على وحدة هذه الأحزاب، نظرا لهذا الدور الحيوي في تعزيز وتوطيد الديمقراطية الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعا المكتب، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، ومن خلال لجنة الشركاء الأجانب المعنية بمتابعة الأوضاع السياسية والتنمية، إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وعملية الانتعاش الاقتصادي للبلد.

٢-٦ وعلى المستوى دون الإقليمي، حافظ المكتب على اتصالات منتظمة بالقوات متعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، واستمر في تقييم التطورات في البلدان المجاورة، ولا سيما تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وأثر هذه التطورات على جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقد الممثل الخاص للأمين العام مشاورات مع زعامة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن سبل ووسائل تخفيف آثار التطورات في البلدان المجاورة، ولا سيما في تشاد والسودان، على جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢-٧ واستمر المكتب في الإسهام في تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى. واسترعى انتباه السلطات القضائية إلى عدة حالات إفلات من العقاب، وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وعمليات التعذيب، والاحتجاز التعسفي والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ فتح المكتب مكتبا إقليميا ثالثا لحقوق الإنسان في بمباري في المنطقة الشرقية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى المساعدة على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، سيقوم المكتب الجديد أيضا بتعزيز الهياكل القضائية الضعيفة في تلك المنطقة، ويعمل على إعادة الثقة بصورة تدريجية بين السكان والنظام القضائي.

٢-٨ وقد طلبت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تجديد ولاية المكتب لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيركز المكتب خلال تلك الفترة على دعم جهود الحكومة الهادفة إلى تعزيز الحوار السياسي والديمقراطية وسيادة القانون، وهي عوامل لا يمكن في غيابها ضمان استئناف المساعدة الإنمائية والاستثمار الاقتصادي – الشرطين الأساسيين لاستدامة السلام والتقدم – بصورة تامة. وستغطي الوظائف المتعلقة بالوساطة والمساعي الحميدة في هذا

الصدد على الجوانب الأخرى لولاية المكتب. وسيتمثل الهدف في التركيز على الدعم السياسي وتعزيز المؤسسات الوطنية المنبثقة عن الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥ والمساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي على المدى الطويل. وبفضل استدامة الحوار على المدى الطويل والقدرة الوطنية على منع الصراعات في المستقبل سيُستغنى عن الوساطة الخارجية.

٢-٩ وفيما يلي بيان الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في توطيد المصالحة الوطنية والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والسلم طويل الأجل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تسهيل الحوار السياسي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل ووسائل توطيد المصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية الحساسة التي يواجهها البلد	(أ) '١' عدد أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيها شيوخ القرى، الذين يستفيدون من الزخم الناتج عن عملية الانتخابات التي جرت في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٥، من أجل توطيد وتعزيز الحكم الديمقراطي المستدام والسلام والتقدم الاقتصادي مقاييس الأداء: عدد أصحاب المصلحة الرئيسيين ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢
	(أ) '٢' عدد المؤسسات الحكومية المنشأة بموجب الدستور الوطني المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مقاييس الأداء: عدد المؤسسات ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣

النواتج

- بذل المساعي الحميدة والوساطة بين الحكومة والزعماء السياسيين من ناحية وبين الحكومة ونقابات العمال من ناحية أخرى
- عقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى بين الزعماء السياسيين وزعماء المجتمع المدني
- عقد اجتماعات/مشاورات منتظمة مع الشركاء الخارجيين لجمهورية أفريقيا الوسطى
- تقديم خدمات استشارية إلى المؤسسات/الآليات الوطنية التي تشجع قيام الحوار وثقافة التسامح والمصالحة الوطنية
- تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل مع أعضاء الأحزاب السياسية والبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني بشأن المصالحة الوطنية وإعادة الاطمئنان والثقة
- إجراء مشاورات مع الدول المجاورة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي تدعم جهودا تكفل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى
- عقد حلقات دراسية/حلقات عمل مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري والسلك الدبلوماسي والشركاء الخارجيين لجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن دور هذه الجهات في توطيد السلام ودعمها للمصالحة، إضافة إلى مشاركتها في استراتيجية إنمائية منسقة للمستقبل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تسهيل جهود الحكومة الرامية إلى إنشاء المؤسسات الديمقراطية	(ب) '١' عدد المؤسسات الحكومية المنشأة بموجب الدستور الوطني المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة مع المانحين المحتملين لمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز وتحسين المؤسسات الوطنية
- تنظيم حلقات عمل تدريبية (عن الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان، والدفاع والأمن) بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز سيادة القانون وتحسين قدرات الآليات الوطنية لحقوق الإنسان على احترام حقوق الإنسان وزيادة الترويج لها	(ج) تعزيز المكاتب دون الإقليمية الثلاثة لحقوق الإنسان التي أنشئت لتحسين العلاقات بين المدنيين وقوات الأمن والدفاع مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: مكتبان دون إقليميين لحقوق الإنسان في بوار وبوسانغوا تقديرات عام ٢٠٠٦: إنشاء المكتب دون الإقليمي الثالث لحقوق الإنسان في بمباري الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ برامج حقوق الإنسان في جميع المكاتب دون الإقليمية الثلاثة

النواتج

- الخدمات الاستشارية
- تنظيم حلقة دراسية بهدف استكمال خطة العمل الخاصة بحقوق الإنسان
- تعزيز احترام حقوق الإنسان في الداخل من خلال المكاتب دون الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تدريب الموظفين الوطنيين في سانغو على نشر المعلومات عن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون على نطاق أوسع
- تعزيز التوصل إلى اتفاق ثلاثي الأطراف مع البلدان المجاورة
- تنظيم حلقات تدريب/حلقات عمل يشارك فيها المجتمع المدني والمنظمات السياسية ومنظمات حقوق الإنسان، والجهات الفاعلة، وضباط قوات الدفاع والأمن، بشأن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحقيق تقدم نحو إصلاح قطاع الأمن الوطني وبشأن الأمن عبر الحدود	(د) التدريب المتواصل لضباط قوات الأمن الوطني والدفاع على تدبير الأوضاع الأمنية بالغة الخطورة في البلد وعلى طول حدودها مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: تدريب ٥ كتائب من قوات الدفاع والأمن (أي ٣ كتائب مشاة تابعة للجيش الوطني وسربين من أسراب الدرك) تدريب ١٥ مراقبا عسكريا لحفظ السلام تدريب ٦٣٠ من أفراد قوات الأمن (ضباط الشرطة والدرك) تقديرات عام ٢٠٠٦: تدريب ٥ كتائب من قوات الدفاع والأمن (أي ٣ كتائب مشاة تابعة للجيش الوطني وسربين من أسراب الدرك) تدريب ١٥ مراقبا عسكريا لحفظ السلام تدريب ٦٣٠ من أفراد قوات الأمن (ضباط الشرطة والدرك) الهدف لعام ٢٠٠٧: تعزيز برامج التدريب في عام ٢٠٠٦ (تدريب ٥٠ من ضباط القيادة العليا لكفالة اكتمال القدرات التشغيلية للكتائب الخمس) تدريب ٣٠ من الضباط العسكريين الوطنيين في عام ٢٠٠٧ تدريب ٦٥٠ من ضباط الشرطة والدرك

النواتج

- تنظيم حلقات عمل تدريبية (عن الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان، والدفاع والأمن)
- عقد اجتماع متابعة مع المشاركين في المؤتمر رفيع المستوى المعني بانعدام الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا
- عقد مشاورات مع المانحين المحتملين لمواصلة دعم القوات متعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، إضافة إلى مشروع إدماج المحاربين السابقين وتقديم الدعم للمجتمعات المستفيدة
- إجراء اتصالات منتظمة بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المتضررة من انعدام الأمن عبر الحدود، بغية تعزيز التعاون والتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة وسائر الأفراد الضالعين في قطع الطرق بصورة غير قانونية

العوامل الخارجية

٢-١٠ من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه بشرط ألا يكون لانعدام الأمن عبر الحدود والقلاقل في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان المجاورة تأثير سلبي على الوضع.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفـــــرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
فئة النفقات	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفـــورات (العجز)	مجمـــوع الاحتياجات	صـــافي الاحتياجات	الاحتياجـات غـير المتكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الأفراد العسكريين	٥٧٦,٦	٣٦٣,٧	٢١٢,٩	٢٦٠,١	٤٧,٢	-
تكاليف الأفراد المدنيين	٤ ٤٩٢,٨	٣ ٤٧٧,٣	١ ٠١٥,٥	٤ ٢٩٢,٠	٣ ٢٧٦,٥	-
نفقات التشغيل	١ ٠٨٢,٥	٨٨٨,٧	١٩٣,٨	١ ٢٧٠,٩	١ ٠٧٧,١	٥٠٣,١
برامج أخرى	٣١٠,٠	٢٠٧,٦	١٠٢,٤	٢٤٨,٩	١٤٦,٥	-
مجموع الاحتياجات	**٦ ٤٦١,٩**	**٤ ٩٣٧,٣**	**١ ٥٢٤,٦**	**٦ ٠٧١,٩**	**٤ ٥٤٧,٣**	**٥٠٣,١**

٢-١١ تبلغ الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مبلغا صافيه ٩٠٠ ٠٧١ ٦ دولار (إجماليه ٢٠٠ ٦١٩ ٦ دولار)، وتشمل الاحتياجات الخاصة بالمراقبين العسكريين (٩٠٠ ١٤٩ دولار)، والشرطة المدنية (٢٠٠ ١١٠ دولار) والمرتبات والنفقات العامة للموظفين (٠٠٠ ٢٩٢ ٤ دولار) لتغطية الوظائف التكميلية البالغ عددها ٨٧ وظيفة (٢٨ موظفا دوليا، و ٥٥ موظفا من فئة الموظفين المحليين، و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٧٩ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٢٩٢ دولار)، والنقل البري (٥٠٠ ١٢٥ دولار)، والاتصالات (١٠٠ ٤٥٧ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٢٠١ دولار)، والمصاريف الطبية (٧٠٠ ٥٥ دولار)، وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (٢٠٠ ٥٨ دولار)، إضافة إلى احتياجات يبلغ مجموعها ٩٠٠ ٢٤٨ دولار لتغطية البرامج السياسية والعسكرية والمدنية وبرامج الشرطة وبرامج الإعلام وحقوق الإنسان. ويبلغ مجموع الاحتياجات غير المتكررة تحت بند تكاليف التشغيل مبلغ ١٠٠ ٥٠٣ دولار.

٢-١٢ ومن هذا المجموع يُغطى مبلغ ٦٠٠ ٥٢٤ ١ دولار من الرصيد غير المثقل، خصما من اعتماد عام ٢٠٠٦. وبالتالي تبلغ الاحتياجات الكلية للمكتب لعام ٢٠٠٧ مبلغا صافيه

٣٠٠ ٥٤٧ ٤ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٠٩٤ ٥ دولار)، وذلك بعد أن يؤخذ في الاعتبار الرصيد غير المثقل.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون		
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	خدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الضباط الوطنيون	الرتب المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
المعتمدة لعام ٢٠٠٦	–	١	–	–	١	٤	٣	٦	١٥	٦	١٠	٣١	–	٥٢	٤	٨٧
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٧	–	١	–	–	١	٤	٣	٤	١٣	٦	٩	٢٨	–	٥٥	٤	٨٧
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٢)**	**(٢)**	**–**	**(١)**	**(٣)**	**–**	**٣**	**–**	**–**

٢-١٣ ويُقترح إنشاء وظيفة لموظف شؤون جنسانية (ف-٣) يكون مسؤولا عن دعم إدماج المنظور الجنساني في جميع مكونات عمل المكتب، وعن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وكفالة إسداء المشورة وتقديم الدعم باستمرار للنظراء الحكوميين بشأن صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المراعية لنوع الجنس؛ وتوطيد شراكات عمل وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة غير الحكومية، وتيسير مشاركة المنظمات النسائية في جميع جوانب برنامج الحكومة؛ وإقامة التعاون والشراكات مع مجتمع المانحين، بما في ذلك الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية وإنشاء آليات لتلقي ردود الأفعال من الشركاء الوطنيين من أجل استخلاص العبر، وتقييم ما تحققه البعثة من تقدم ونجاحات في النهوض بالمساواة بين الجنسين طوال العملية الانتقالية، وضمان تبادل المعلومات مع مقر الأمم المتحدة. وسيجري استيعاب المهام ذات الصلة بالاستعانة بوظيفة من الرتبة ف-٣ موجودة حاليا في المكتب.

٢-١٤ وستدعو الحاجة إلى إنشاء ثلاث وظائف إضافية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة المحلية) لكل من المكاتب الفرعية الواقعة خارج بانغي، لتغطية المهام ذات الصلة بتحديث شبكة الاتصالات في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويُعزى تخفيض ثلاث وظائف دولية (وظيفتان من الرتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب

الأخرى)) إلى إجراء استعراض لملاك الموظفين واستيعاب ملاك الموظفين التكميلي المتبقي بعض المهام بعد ذلك.

٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

(٧٠٠ ٤٦٧ ٣ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٣-١ طلب مجلس الأمن، في قراره ١٢١٦ (١٩٩٨) إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن احتمال قيام الأمم المتحدة بدور في عملية السلام والمصالحة في غينيا - بيساو. وفي رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/232)، اقترح الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الذي بدأ عمله في تموز/يوليه ١٩٩٩. وبناء على طلب الحكومة، ثم تمديد ولاية المكتب عدة مرات. ومع إكمال الانتقال السياسي واستعادة النظام الدستوري بالكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أُنجز عنصر هام من عناصر ولاية المكتب. غير أنه ما زال يتعين على المكتب أن يضطلع بدور حاسم في بعض المجالات الأساسية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. ولتمكين المكتب من مواصلة مساعدة البلد في التصدي للتحديات الانتقالية التي يواجهها، في سياق متابعته لعملية بناء السلام الصعبة، نُقحت ولاية المكتب ومددت لمدة عام واحد، إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣-٢ وبموجب ولاية المكتب المنقحة، وفي إطار استراتيجية شاملة لبناء السلام، واصل المكتب دعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الحكم الدستوري، وتعزيز الحوار السياسي وتشجيع المصالحة الوطنية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وساعد أيضا على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على النظام الدستوري، ومنع نشوب الصراعات وإدارتها، وتوطيد السلام والديمقراطية، وتشجيع ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، وحشد الدعم الدولي لهذه الجهود. وعمل المكتب عن كثب مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري لحشد المساعدة المالية الدولية لتمكين الحكومة من تلبية احتياجاتها المالية واللوجستية العاجلة، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وغيرها من الشركاء الدوليين فضلا عن التعاون بين البعثات.

٣-٣ وخلال عام ٢٠٠٦، يواصل المكتب أداء دور حاسم في مساعدة السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين على إيجاد بيئة سياسية تفضي إلى تعزيز السلام عقب نجاح تنظيم الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٥، بما في ذلك

(أ) تشجيع الحوار السياسي؛ و (ب) ووضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن؛ و (ج) والتحضير لعقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة بنجاح.

تشجيع الحوار السياسي

٣-٤ يستخدم المكتب مساعيه الحميدة ووساطته ويدعم مبادرات أصحاب المصلحة الوطنيين الرامية إلى نزع فتيل التوترات. ومكن تعاون المكتب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، فضلا عن جهود الدعوة التي يقوم بها لصالح غينيا - بيساو لدى الأوساط الدبلوماسية، من وضع نهج متكامل لمبادرات صنع السلام في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام لغينيا - بيساو.

٣-٥ وساهم المكتب في إضفاء الطابع المؤسسي على السلام في البرلمان بجملة أمور منها الحوار السياسي بوصفه آلية لمنع نشوب/ إدارة الصراعات، بالتعاون مع المنظمة الهولندية للتنمية. واستهل أعمالا ترمي إلى تعزيز دور البرلمان بوصفه منتدى للحوار السياسي البناء وإدارة الصراعات بالوسائل السلمية، تشمل إجراء برامج تدريبية مقررة لأواخر عام ٢٠٠٦ في مجال الريادة وتحويل الصراعات ومهارات التفاوض لصالح البرلمانيين، وجرى توفير برنامج لتدريب المدربين في مجال إدارة الصراعات للعناصر الفاعلة الوطنية بهدف تيسير زيادة تنمية القدرات في هذا المجال.

٣-٦ وعلاوة على ذلك، دعم المكتب مبادرتين للمصالحة الوطنية، وهما مبادرة الأركان العامة ومشروع بحوث التحالف الدولي لبناء السلام/السلام الداخلي. وفي حين أن مبادرة الأركان العامة تهدف إلى ضمان الالتزام بالحوار والمصالحة على أعلى المستويات السياسية، تسعى مبادرة بحوث التحالف الدولي لبناء السلام/السلام الداخلي إلى إيجاد مجال للمناقشة العامة والتدخل العام في بناء السلام، فضلا عن ضمان مشاركة طائفة واسعة من سكان غينيا - بيساو في تحديد الأسباب الهيكلية للصراع وفي اقتراح سبل لمعالجتها وتشجيع المصالحة والسلام المستدام.

وضع إطار لإصلاح قطاع الأمن وصياغة استراتيجية له

٣-٧ ساعد المكتب السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في: (أ) فهم العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية بالكامل حيث أنه بدون وضع برنامج شامل لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو لا يمكن أن يتحقق سلام مستدام ويتعرض الاستقرار للتهديد وتصبح المساعدة الإنمائية في خطر؛ و (ب) تحديد الفرص والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تترتب على عملية التحول هذه؛ و (ج) توليد الإرادة السياسة للقيام بإصلاح قطاع الأمن؛

و (د) صياغة وثيقة استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن ذات مصداقية، تشمل خطة عمل وتقديرا للتكاليف التي ينطوي عليها ذلك؛ و (هـ) إقناع شركاء التنمية بدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

٣-٨ وبدعوة من المكتب، زار الفريق الاستشاري لتطوير قطاع الأمن التابع للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غينيا - بيساو لمساعدة المكتب في جهوده الرامية إلى دعم السلطات الوطنية في صياغة استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن.

٣-٩ ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بإصلاح قطاع الأمن، تساعدها لجنة توجيهية وفريق تقني، لصياغة وثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ووضع خطة للتنفيذ وميزانية؛ وستقدم هذه الوثائق للجهات المانحة المحتملة خلال اجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة.

حشد المساعدة المالية الدولية

٣-١٠ استخدم المكتب مساعيه الحميدة لتشجيع السلطات الوطنية على إرسال إشارات إيجابية بالالتزام بالحوار السلمي والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وإصلاح القطاع العام والمشاركة في هذه المجالات. وشجع المكتب شركاء التنمية للبلد من أجل زيادة تقديم المساعدة المالية إلى غينيا - بيساو، لا سيما في إطار استراتيجية بناء السلام، بما في ذلك ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، عمل المكتب عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان نجاح اجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة بشأن غينيا - بيساو.

٣-١١ ويرد الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز أدناه:

الهدف: تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على النظام الدستوري، ومنع نشوب الصراعات، وتوطيد السلام والديمقراطية وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسن أحوال تنفيذ مبادرات الحوار الوطني، بغية تشجيع المصالحة الوطنية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الآليات الوطنية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها	(أ) '١' إقامة علاقات عمل منسجمة بين الرئيس والحكومة، بوصف ذلك ضمانة للاستقرار السياسي مقياس الأداء: الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: لا انتخابات تشريعية غير مقررة تقديرات عام ٢٠٠٦: لا انتخابات تشريعية غير مقررة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠٠٧: لا انتخابات تشريعية غير مقررة
	(أ) '٢' إقامة علاقات أكثر استقرارا بين الرئاسة والبرلمان والحكومة والسلطة القضائية
	مقياس الأداء:
	عقد اجتماعات للرئيس مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتعزيز المصالحة الوطنية
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٣
	تقديرات عام ٢٠٠٦: ٥
	الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٠
	(أ) '٣' زيادة عدد برامج ومناقشات وسائط الإعلام بشأن السلام والمصالحة
	مقياس الأداء:
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر
	تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤
	الهدف لعام ٢٠٠٧: ٥
	(أ) '٤' زيادة عدد الميسرين الوطنيين المدرَّبين
	مقياس الأداء:
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر
	تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٠
	الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣٠

النواتج

- تقديم المساعي الحميدة والمشورة السياسية وتيسير الاجتماعات بين أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بالأمر
- عقد وتيسير اجتماعات مع أصحاب المصلحة الوطنيين بهدف المشاركة في مبادرات الحوار
- تدريب العناصر الفاعلة الوطنية/الميسرين الوطنيين في مجال مهارات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة الجمعية الشعبية الوطنية على العمل بكفاءة	(ب) عقد دورات منتظمة للجمعية الشعبية الوطنية وفقا للجداول الزمنية والقواعد والإجراءات مقياس الأداء: عدد الدورات التي تعقدها الجمعية الشعبية الوطنية الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ دورات الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤ دورات

النواتج

- تدريب المدربين التابعين لمركز موارد البرلمان في مجال الريادة ومهارات التفاوض وتحويل الصراعات
- تنظيم حلقات عمل لأعضاء البرلمان بشأن الريادة ومنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسن بيئة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان واستقلالية السلطة القضائية بوصفها الضامن لسيادة القانون	(ج) تيسير اتباع الطرق القانونية الواجبة فيما يتعلق بالمحتجزين في مراكز الاحتجاز مقياس الأداء: عدد القضاة المدرَّبين الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤٠ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤٠

النواتج

- وضع برنامج لتدريب القضاة في مجال مسائل سيادة القانون ذات الصلة بالمحتجزين

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
(د) زيادة تحسن حالة حقوق الإنسان	(د) تصديق المؤسسات الوطنية على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مقياس الأداء: عد صكوك حقوق الإنسان التي جرى التصديق عليها الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣

النواتج

- القيام بالدعوة من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا للتصديق على صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك عقد حلقة دراسية لمجموعة النساء والنواب بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري
- تقديم المساعدة التقنية في إعداد مجموعة البرامج التثقيفية في مجال حقوق الإنسان من خلال التجمعات والمقالات الصحفية والبرامج الإذاعية على صعيد المجتمعات المحلية

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسن أحوال التوصل إلى توافق للآراء بشأن وثيقة استراتيجية إصلاح قطاع الأمن وتنفيذها لاحقا	(هـ) '١' وضع وثيقة استراتيجية إصلاح قطاع الأمن في صيغتها النهائية مقياس الأداء: ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: ١
	(هـ) '٢' زيادة عدد اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ولجنتها التوجيهية مقياس الأداء: ٢٠٠٥: لم تعقد اجتماعات تقديرات عام ٢٠٠٦: ٦ اجتماعات الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٢ اجتماعا

النواتج

- تنظيم حلقة دراسية لتعزيز الفهم المشترك لإطار إصلاح قطاع الأمن بين منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والجمعية الشعبية الوطنية وغيرها من الشركاء ذوي الصلة بالموضوع
- عقد اجتماعات مع الوحدات العسكرية لتقديم الدعم للجنة المصالحة الوطنية التابعة لقوات الدفاع والأمن
- تنظيم حلقة دراسية، في إطار وثيقة استراتيجية إصلاح قطاع الأمن، لتشجيع تنفيذ عناصر القوة الأمنية من إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حلقة دراسية بشأن تعزيز هيئات إنفاذ القانون، بما في ذلك دور الشرطة في المجتمعات المحلية

العوامل الخارجية

٣-١٢ من المتوقع تحقيق الهدف، شريطة وجود استقرار سياسي واجتماعي اقتصادي في البلد، واستمرار المجتمع الدولي في دعمه للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها غينيا - بيساو، فضلا عن جهودها المتصلة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة النفقات	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الأفراد العسكريين	١٥٧,٠	٨٦,٥	٧٠,٥	٨٤,٢	١٣,٧	
تكاليف الأفراد المدنيين	٢ ١٥٤,٤	١ ٨٤٨,٠	٣٠٦,٤	٢ ٥٢٠,٥	٢ ١٤١,١	
التكاليف التشغيلية	٩٠٧,٣	٨١٩,٣	٨٨,٠	٧٢٥,٧	٦٣٧,٧	١٦٠,٠
البرامج الأخرى	-	-	-	١٣٧,٣	١٣٧,٣	
مجموع الاحتياجات	**٣ ٢١٨,٧**	**٢ ٧٥٣,٨**	**٤٦٤,٩**	**٣ ٤٦٧,٧**	**٣ ٠٠٢,٨**	**١٦٠,٠**

٣-١٣ بافتراض تمديد ولاية المكتب لمدة عام آخر، ستصل الاحتياجات التقديرية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى مبلغ ٧٠٠ ٤٦٧ ٣ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٨١٣ ٣ دولار) وتشمل احتياجات مستشار عسكري واحد وفرد واحد من أفراد الشرطة المدنية (٢٠٠ ٨٤ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٥٠٠ ٥٢٠ ٢ دولار) لمجموع الوظائف التكميلية التي عددها ٣٠ وظيفة (١٤ موظفا دوليا، و ١٥ موظفا وطنيا، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٩٣ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والبنى التحتية (٢٠٠ ١٩٧ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ١١٨ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٢١٧ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ١٩ دولار)، واللوازم الطبية (٣٠٠ ٢٨ دولار) واللوازم الأخرى، والخدمات والمعدات (٠٠٠ ٥١ دولار) فضلا عن احتياجات يبلغ مجموعها ٣٠٠ ١٣٧ دولار لبرامج التدريب.

٣-١٤ ومن هذا المبلغ، سيجري توفير ٩٠٠ ٤٦٤ دولار من الرصيد غير المثقل خصما من اعتمادات عام ٢٠٠٦. ومن ثم، فإن صافي الاحتياجات الإجمالية للمكتب لعام ٢٠٠٧، بعد أخذ الرصيد غير المثقل في الاعتبار، يبلغ ٨٠٠ ٠٠٢ ٣ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٣٤٨ ٣ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢[أ]	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
معتمدة لعام ٢٠٠٦	–	–	١	–	١	٤	٢	١	**٩**	١	٤	**١٤**	١	١٣	١	**٢٩**
مقترحة لعام ٢٠٠٧	–	–	١	–	١	٤	٣	–	**٩**	١	٤	**١٤**	٢	١٣	١	**٣٠**
التغيير	–	–	–	–	–	–	**١**	(١)	–	–	–	–	**١**	–	–	**١**

٣-١٥ يُقترح إنشاء وظيفة لموظف للشؤون الجنسانية (ف-٣) يضطلع بالمسؤولية عن دعم إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مكونات عمل المكتب، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وضمان مواصلة تقديم المشورة والدعم للنظراء الحكوميين بشأن وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي الفروق بين الجنسين، وتعزيز توثيق شراكات العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والعناصر الفاعلة غير الحكومية؛ وتيسير إشراك المنظمات النسائية في جميع جوانب البرنامج الحكومي؛ وإقامة التعاون والشراكات مع الجهات المانحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية وآليات للتغذية المرتدة مع الشركاء الوطنيين لاستخلاص الدروس المستفادة ولتقييم تقدم البعثة ونجاحها في النهوض بالمساواة بين الجنسين على صعيد العملية الانتقالية؛ وضمان تبادل المعلومات مع مقر الأمم المتحدة.

٣-١٦ ويُقترح كذلك تحويل وظيفة لموظف حقوق الإنسان من الرتبة ف-٢ إلى رتبة موظف وطني.

٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(٦ ٧٥٩ ٩٠٠ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٤-١ أُنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عملا بالرسائل المتبادلة بين الأمين العام (S/1995/231 و S/1995/322 وS/1995/451) ورئيس مجلس الأمن (S/1995/452)، لمساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز قضية السلام

والمصالحة في الصومال من خلال إجراء اتصالات مع الزعماء الصوماليين والمنظمات المدنية والدول والمنظمات المعنية.

٤-٢ ومددت ولاية المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/729) ورد رئيس مجلس الأمن عليها المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/730).

٤-٣ وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89)، بالتطورات المتعلقة بعملية المصالحة الوطنية في الصومال واستكمل المعلومات المتعلقة بالحالة الأمنية وكذلك الأنشطة الإنسانية والإنمائية لبرامج ووكالات الأمم المتحدة في الصومال. كما أبلغ مجلس الأمن بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة ودوائر المانحين الدولية طلبت إلى الأمم المتحدة أن تأخذ زمام القيادة في عملية تنسيق جهود الدعم الموجه لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال وتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ويقترح الأمين العام أيضا أن تنهض الأمم المتحدة بدور موسع من بين واجباته ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة في الحوار المتصل بين الأطراف الصومالية من أجل تحقيق المصالحة؛

(ب) تقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى معالجة مسألة ''صوماليلاند''؛

(ج) تنسيق دعم عملية السلام مع البلدان المجاورة للصومال والشركاء الدوليين الآخرين؛

(د) تولي رئاسة لجنة التنسيق والرصد والاضطلاع بدور سياسي قيادي في أنشطة بناء السلام في الصومال.

٤-٤ وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/11)، رحب مجلس الأمن، في جملة أمور، بجهود المكتب وأشار إلى ضرورة توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وبالتالي، قام الأمين العام، في سياق الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، بعرض مقترحاته المتعلقة بالميزانية، التي تتضمن التوسيع المقترح للمكتب، على الجمعية العامة (A/59/534/Add.4).

٤-٥ وأعرب الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/392) عن قلقه بسبب الأزمة الناشبة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن جملة مسائل من بينها

خطة نقل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال واقتراح ضم قوات من دول خط المواجهة (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا) إلى بعثة مقبلة لدعم السلام في الصومال يوفدها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأدى هذا إلى تأخر الحكومة الاتحادية الانتقالية في تنفيذ ما كانت تعتزمه من بدء نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال في منتصف شباط/فبراير إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٤-٦ وحث البيان الرئاسي الذي أعقب مناقشة مجلس الأمن بشأن الصومال يوم ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32) القادة الصوماليين على مواصلة العمل من أجل المصالحة، من خلال إجراء حوار جامع وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي. وفي ذلك السياق، أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للجهود الريادية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل تشجيع إجراء حوار جامع بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وأكد هذا الموقف مجددا في البيان الرئاسي المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11) الصادر عقب تقديم تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/122).

٤-٧ ويُجري المكتب، تنفيذا لولايته، اتصالات يومية بإدارة الشؤون السياسية بشأن التطورات السياسية وخيارات العمل الواجب.

٤-٨ والمكتب، باعتباره المنظمة السياسية الرائدة بشأن الصومال، دائم التعاون بصورة وثيقة مع جميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في نيروبي، ومنها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، لا لتزويدها بالإرشادات السياسية اللازمة عند الاقتضاء فحسب، بل أيضا للتوسع في الاستفادة من الميزات النسبية وتجنب ازدواجية الجهود في النهوض بطائفة واسعة من الخدمات الأخرى.

٤-٩ وعلى الصعيد الإقليمي الأوسع، بدأ المكتب في التعاون بصورة أوثق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا لمعالجة المسائل الشاملة والأبعاد الإقليمية للصراعات المختلفة.

٤-١٠ ويواصل المكتب دعم إنشاء هياكل الحكم ومؤسساته بالتعاون الوثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي. كما يواصل الفريق تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية في الصومال وقد نسق الدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي للمؤسسات الصومالية الناشئة باعتباره من رؤساء لجنة التنسيق والرصد، التي تعمل كآلية للإشراف على تقديم المساعدة للصومال وتوجيهها. كما واصل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في عام ٢٠٠٦ التنسيق الدقيق لتنفيذ استراتيجيات وبرامج إعمار الصومال،

ولا سيما، في إطار عملية التقييم المشترك للاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراع التي تتشارك الأمم المتحدة في قيادتها مع البنك الدولي.

٤-١١ وخلال عام ٢٠٠٦، واصل المكتب تزويد مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة بالتوجيهات السياسية بناء على خارطة الطريق وجدول الخطوات المتتابعة اللذين أعدهما الممثل الخاص للأمين العام. ومن المنطق نفسه، واصل الممثل الخاص للأمين العام دعم المبادرات الصومالية الصميمة بشأن الحوار والمصالحة الوطنية بالتعاضد مع دوائر المجتمع الدولي الأخرى. وحضر المكتب أيضا اجتماعات مختلفة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، منها مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس وزرائها والاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الاتحاد الأفريقي وتلك الهيئة بشأن الحظر المفروض على توريد الأسلحة وزودهما بالمشورة والتوجيه حول ضرورة الامتثال للمتطلبات التي حددها مجلس الأمن بهذا الشأن. كما وفر المشورة والتوجيه في مجال إصلاح قطاع الأمن من خلال الاجتماعات الدورية للفريق العامل الفني المعني بقطاع الأمن. كما نظم الفريق العامل، الذي أُنشئ في أواخر عام ٢٠٠٥ بمبادرة من المكتب، حلقة عمل لوضع خطة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار أقرها البرلمان الصومالي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٤-١٢ وبسبب الحالة الأمنية، لم يتمكن المكتب من الانتقال إلى الصومال في عام ٢٠٠٦. ومع هذا، فقد أنشأ ثلاثة من المكاتب الإقليمية الخمسة المتوخى إنشاؤها داخل الصومال، واتخذ خطوات متزايدة متدرجة من أجل الانتقال إلى الصومال بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وسوف تنفذ خطة الانتقال مع مراعاة الأوضاع الأمنية في الصومال وكذلك التقدم الذي تحرزه الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها لتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويزداد هذا أهمية وإلحاحا مع ظهور المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية كلاعب رئيسي في حلبة العملية السياسية. وعملا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/31) الذي صدر بعد تقديم تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/418)، سيواصل المكتب تشجيع الحوار، لا في داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية فحسب، بل أيضا بين هذه المؤسسات والمحاكم الإسلامية لتيسير إحلال السلام الحقيقي والمصالحة في الصومال.

٤-١٣ وخلال عام ٢٠٠٧، سينفذ المكتب أنشطة إعلامية وأنشطة لبناء الثقة بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والأطراف الأخرى في الأزمة الصومالية. كما ستشمل أنشطة المكتب التعاون مع دوائر المجتمع الدولي في الصومال وبعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة وبلدان المنطقة الضالعة في الأزمة الصومالية. وستشمل هذه الأنشطة الحوار مع مختلف

الأطراف وعقد اجتماعات مع دوائر المجتمع الدولي وبناء قدرات الفريق الوطني لإدارة الأمن وحلقات العمل المعنية بتعزيز حقوق الإنسان ونصرتها ودعم المجتمع المدني.

١٤-٤ وفيما يلي بيان بالهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
(أ) إيجاد إطار لتحقيق امتثال جميع الأطراف للميثاق الاتحادي الانتقالي	(أ) '١' قبول الأطراف الصومالية للميثاق الاتحادي الانتقالي واحترامها له مقاييس الأداء: ١ - عدد المشتركين في حوار جامع شامل ويجرى في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣٠٠ من الحكومة الاتحادية الانتقالية، و١٥٠ من المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣٠٠ من الحكومة الاتحادية الانتقالية و١٥٠ من المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية ٢ - استمرار مبادرة الخرطوم من خلال جولات إضافية لمحادثات السلام بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية تتولى جامعة الدول العربية تيسيرها الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: لا توجد محادثات سلام تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ جولات من محادثات السلام الهدف عام ٢٠٠٧: ٣ جولات من محادثات السلام (أ) '٢' اشتراك جميع الأطراف، بمن فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، في استعراض الميثاق الاتحادي الانتقالي مقياس الأداء: تأسيس لجنة فنية تمثيلية عريضة القاعدة مؤلفة من ٤٠ عضوا من المؤسسات الانتقالية الاتحادية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية لاستعراض الميثاق الاتحادي الانتقالي

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: ١

النواتج

- إجراء اتصالات ومشاورات منتظمة مع أطراف الصراع دعما للعملية السياسية
- تقديم المشورة بصفة منتظمة بشأن عملية السلام الصومالية إلى جامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وسائر الشركاء الدوليين
- ضم جميع الأطراف إلى الفريق العامل الفني المعني بقطاع الأمن
- تقديم الدعم الفني إلى اللجنة المعنية باستعراض الميثاق الاتحادي الانتقالي، بما في ذلك تزويدها بالخبراء من أجل استعراض الميثاق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) '١' التنفيذ الفعلي للميثاق الاتحادي الانتقالي	(ب)'١' تشكيل المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أساس أكثر شمولا وأوسع قاعدة مقياس الأداء: عدد لجان المؤسسات الاتحادية الانتقالية المنشأة الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢ الهدف في عام ٢٠٠٧: ١٢ (ب) '٢' إنشاء نظام قضائي وإدارة قضائية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء: ١ - عدد الدوائر القائمة في إطار النظام القضائي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣٥ الهدف في عام ٢٠٠٧: ٩٢ ٢ - عدد الدوائر التي تديرها المؤسسات الاتحادية الانتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ١٤
	تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٨
	الهدف في عام ٢٠٠٧: ٩٣
	٣ - عدد الدوائر التي يمكن التعامل معها دون قيود
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ١٨
	تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٨
	الهدف في عام ٢٠٠٧: ٩٣
(ب) '٣' إنشاء قوات أمن صومالية موحدة عقب إبرام اتفاق سياسي بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية	مقياس الأداء:
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: لا توجد قوات أمن متكاملة
	تقديرات عام ٢٠٠٦: لا توجد قوات أمن متكاملة
	الهدف لعام ٢٠٠٧: وجود جيش صومالي جديد متكامل

النواتج

- التشارك في رئاسة ١٢ اجتماعا للجنة التنسيق والرصد.
- تنظيم ١٢ حلقة عمل بمشاركة لجان البرلمان الاتحادي الانتقالي المعنية بالدستور والأمن والحكم الرشيد، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي الأطراف الأخرى في عملية السلام، بشأن المواضيع التالية: العملية الدستورية، والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، من أجل حوالي ٣٥٠ مشتركا
- بذل المساعي الحميدة وبناء الثقة وتوفير الخدمات الاستشارية من أجل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وسائر الأطراف، بما في ذلك أعضاء المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية وسلطات ''بونتلاند'' و''صوماليلاند''

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) '١' اتباع نهج منسق سلمي إقليمي ودولي لعملية السلام	'١' زيادة في عدد البلدان والمنظمات التي تدعم بصورة نشطة جهود المصالحة والإعمار مقياس الأداء: الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٢٠ بلدا و ٤ منظمات إقليمية ودولية تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣٠ بلدا و ٥ منظمات إقليمية ودولية الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣٠ بلدا و٦ منظمات إقليمية ودولية (ج) '٢' التزام المجتمع الدولي بالمبادرات الإقليمية والمبادرات التي تقودها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والمصالحة مقياس الأداء: عدد المشاريع الممولة عن طريق تبرعات الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٤ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٦ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٥

النواتج

- مشاورات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي)
- ١٨ دورة من المشاورات مع زعماء بلدان المنطقة وبلدان المنطقة دون الإقليمية
- تنسيق مشاريع لبناء السلام تعنى بتعزيز الحوار والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي بالتنسيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري
- تنسيق مشاريع لبناء السلام تدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وسيادة القانون وبناء الدولة
- إحاطات موجزة منتظمة إلى مجلس الأمن
- تقارير ربع سنوية وتقارير خاصة مقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن
- تقارير يومية وأسبوعية وتقارير تحليلية مخصصة

العوامل الخارجية

١٥-٤ يتوقع المكتب أن يحقق أهدافه بشرط ما يلي: (أ) عدم الإخلال باستقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية بفعل قوى معارضة داخلية/خارجية، و (ب) اتباع الحكومات/المنظمات في المنطقة نهجا إقليميا متماسكا لدعم عملية السلام، و (ج) مشاركة المجتمع الدولي مشاركة مجددة منسقة في دعم عملية السلام في الصومال.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفارق	احتياجات عام ٢٠٠٧		
فئة النفقات	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٩٤٨,٥	٢ ٤٧٢,١	١ ٤٧٦,٤	٤ ١٧٧,٥	٢ ٧٠١,١	
تكاليف التشغيل	٣ ٠٠١,٣	١ ٣٩٤,٨	١ ٦٠٦,٥	١ ٨٧٩,٣	٢٧٢,٨	١٤٥,٥
البرامج الأخرى	-	-	-	٧٠٣,١	٧٠٣,١	
مجموع الاحتياجات	**٦ ٩٤٩,٨**	**٣ ٨٦٦,٩**	**٣ ٠٨٢,٩**	**٦ ٧٥٩,٩**	**٣ ٦٧٧,٠**	**١٤٥,٥**

١٦-٤ سوف تبلغ الاحتياجات المقدرة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما مقداره الصافي ٩٠٠ ٧٥٩ ٦ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٣٢٣ ٧ دولار) وتشمل الاحتياجات المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين، (٥٠٠ ١٧٧ ٤ دولار) من أجل ٣٨ وظيفة إضافية (٢٣ موظفا دوليا، و ١٥ موظفا وطنيا، من بينهم ٧ موظفين فنيين وطنيين) والسفر الرسمي (٤٠٠ ٣٧٢ دولار) واحتياجات التشغيل الأخرى مثل المرافق والبنية التحتية (٠٠٠ ٨٢٣ دولار) والنقل البري (٠٠٠ ١٧٥ دولار) والنقل الجوي (٤٠٠ ٦٤ دولار) والاتصالات (٤٠٠ ٣٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٦١ دولار) والخدمات الطبية (٤٠٠ ٤٤ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٣٧ دولار) وكذلك احتياجات مجموعها ١٠٠ ٧٠٣ دولار من أجل مؤتمر معني ببناء الثقة في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال (٠٠٠ ٣٧٠ دولار) وحلقات عمل لبناء القدرات وحلقات دراسية بشأن حقوق الإنسان وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة (١٠٠ ٣٣٣ دولار).

٤-١٧ وسوف يسدد من هذا المبلغ ٩٠٠ ٠٨٢ ٣ دولار من الرصيد غير المثقل المقدر مخصوما من الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٦. ومن ثم، فسوف يبلغ إجمالي احتياجات المكتب لعام ٢٠٠٧، مع مراعاة الرصيد غير المثقل، مبلغا صافيه ٠٠٠ ٦٧٧ ٣ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٢٤٠ ٤ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
الموافق عليها لعام															
٢٠٠٦	–	١	–	١	٣	٥	٤	–	١٤	٥	٤	٢٣	٧	٨	–	٣٨
المقترحة لعام ٢٠٠٧	–	١	–	١	٣	٥	٤	–	١٤	٥	٤	٢٣	٧	٨	–	٣٨
الفارق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٤-١٨ تغطي احتياجات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من الموظفين لعام ٢٠٠٧ تكاليف الإبقاء على ٢٣ وظيفة دولية و١٥ وظيفة خاصة بموظفين وطنيين. وتشمل نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من مكتب الاتصالات إلى وحدة المالية من أجل توفير وظيفة موظف للشؤون المالية يتولى تركيب وصيانة نظام سن (Sun System). وستدمج المهام المرتبطة بوظيفة موظف الاتصالات مع المسؤوليات القائمة الخاصة بموظف تكنولوجيا المعلومات.

٥ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان

(٨٠٠ ٢٠٧ ٢ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٥-١ أنشئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بدعم من مجلس الأمن في أعقاب انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ومنذ ذلك التاريخ، خطت عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع خطوات كبيرة ملموسة نحو تعزيز الاستقرار وإعادة إرساء الوحدة الوطنية في طاجيكستان. وتظل حالة البلد هشة مع ذلك بسبب عدد من العوامل الداخلية والخارجية. واعتبارا للدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان، مددت فترة عمله

مرات عدة كانت آخرها في أيار/مايو ٢٠٠٦ لمدة سنة واحدة حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/2006/355 وS/2006/356). ويسهم المكتب في مواجهة التحديات الناشئة عن المرحلة الانتقالية لما بعد انتهاء الصراع التي تمر منها طاجيكستان من خلال تنفيذ ولاية البعثة، التي تنص على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية؛ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ والنهوض بسيادة القانون؛ ودعم بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٥-٢ وتتمثل الأهداف السياسية الأساسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في المساعدة في ضمان توطيد دعائم السلام والحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد. وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف بفعالية، ينبغي أن تكون جهود الأمم المتحدة في بناء السلام شاملة ومنسجمة بشكل جيد. ويتولى المكتب، وهو يعمل بتعاون وثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة، دورا قياديا على صعيد أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في طاجيكستان. وتوفر الاتصالات السياسية التي يقوم بها ممثل الأمين العام مع الحكومة والعناصر السياسية الفاعلة الرئيسية في البلد الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري بكامله ولغيره من المنظمات الدولية، وتعتبر التحليلات السياسية والأمنية التي يجريها المكتب قيمة بالنسبة إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في البلد. ويقوم المكتب بتعبئة الدعم الدولي للبرامج والمشاريع المستهدفة، مثل زيادة قدرة الأجهزة الحكومية المحلية، وتشجيع الحوار السياسي، وتقديم المساعدة إلى محافظات البلد التي هي عرضة لاندلاع الصراع.

٥-٣ ويربط المكتب باستمرار اتصالات سياسية مع الحكومة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، دعما منه لبناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التعددية السياسية. ويسعى المكتب إلى بناء الثقة فيما بين العناصر السياسية الفاعلة الرئيسية وإشاعة ثقافة التسامح والحوار السياسيين. وتتخذ هذه التدابير شكل أنشطة دبلوماسية هادئة يضطلع بها ممثل الأمين العام، وأنشطة للتهيئة للحوار، ومشاريع لمنع نشوب الصراع. ويتيح برنامج الحوار الوطني الذي وضعه المكتب منتدى للتفاعل فيما بين السلطات التابعة للدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في أنحاء شتى من البلد، ويعمل على تحسين مستوى حصول المواطنين على المعلومات، ويهيئ أجواء الثقة واتخاذ المبادرات من أجل المضي قدما في العمل. ويتمثل أحد مؤشرات النجاح في هذا المجال في عام ٢٠٠٦ في قيام المكتب بتيسير أنشطة فريق عامل للأحزاب السياسية وموظفي الانتخابات معني بإدخال تحسينات محتملة على التشريعات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالانتخابات.

٥-٤ وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، يدعم المكتب إصلاح قطاع إنفاذ القوانين، ويسعى إلى تطوير القدرات الوطنية والاحتراف ومكافحة الفساد. ويساعد المكتب في توفير التدريب والخبرة الاستشارية باعتباره المؤسسة الدولية الوحيدة في طاجيكستان التي تشارك بشكل مباشر في إصلاح هياكل السلطة. ويعمل المكتب مع وكالات إنفاذ القانون من أجل تنفيذ مشاريع من قبيل تدريب موظفي وزارة الداخلية ونشر المواد التثقيفية في مجال حقوق الإنسان وضبط الأمن. ويتمثل أحد مؤشرات النجاح في هذا المجال في عام ٢٠٠٦ في قيام المكتب بإعداد موظفين في وزارة الداخلية للمشاركة في عنصر الشرطة المدنية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥-٥ وفي مجال حقوق الإنسان، يسهم المكتب في بناء القدرة الوطنية في مجال تقديم التقارير بموجب المعاهدات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ويذكي الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع الطاجيكي. ويساعد في وضع آليات خاصة بطاجيكستان لتقديم التقارير بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي انضمت إليها، وزيادة فعالية ونوعية هذه التقارير، وتدريب ممثلي الحكومة والبرلمان والمنظمات غير الحكومية والسلطة القضائية والأوساط الأكاديمية ودوائر الخدمة المدنية في مجال حقوق الإنسان وإجراءات الإبلاغ ذات الصلة، ولتنظيم الحملات التثقيفية. ويقدم المكتب كذلك المساعدة إلى الحكومة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات التابعة للأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وفي معالجة الحالات الفردية الحساسة التي يحتمل أن ترتكب فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويسعى المكتب أيضا إلى تنفيذ مشاريع يشارك فيها فئات الشباب العريضة. ويتمثل أحد مؤشرات النجاح في هذا المجال في عام ٢٠٠٦ في تنظيم المكتب لمؤتمر دولي عن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان.

٥-٦ ويعتزم المكتب اتخاذ عدد من المبادرات الهامة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ التي تشكل حدثا رئيسيا في المرحلة الانتقالية لما بعد انتهاء الصراع التي يمر بها البلد. وتشمل هذه المبادرات تنظيم دورات في إطار برنامج الحوار الوطني وإجراء اتصالات بالسلطات الانتخابية والأحزاب السياسية والبرلمانيين وغيرهم من صانعي القرارات من أجل تقييم العملية الانتخابية ومواصلة الحوار والحفاظ على الثقة، والمضي قدما بإصلاح الإطار القانوني للانتخابات. ويخطط المكتب أيضا لتنظيم حلقات عمل تدريبية للصحفيين بشأن القضايا ذات الصلة بالعمليات الانتخابية والإعلام الحكومي. وسيمثل إجراء الانتخابات في بيئة شفافة ينعدم فيها العنف معلما هاما على طريق النجاح في تحقيق أهداف المكتب.

٥-٧ وتقدم إدارة الشؤون السياسية التوجيه الاستراتيجي إلى المكتب فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المكتب وبقضايا منع نشوب الصراع وبناء السلام وتطوير الديمقراطية في طاجيكستان. ومن الناحية التنفيذية، يتعاون المكتب بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والبرامج المواضيعية، وتقديم التوجيه السياسي بشأن المشاريع التي تشتمل على عناصر بناء السلام. ويشارك المكتب في تقاسم التكاليف والموارد مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بامتثال المكتب لمعايير العمل الأمنية الدنيا، فيما يتعاون المكتب وفرادى الكيانات في تقاسم معدات ومرافق وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في مجال الإدارة والمحاسبة المالية إلى المكتب فيما يخص أنشطة المكتب الممولة من موارد خارجية ويتولى معالجة بعض المصاريف الإدارية للمكتب. ويقوم مستشار الشرطة المدنية وموظف حقوق الإنسان التابعين للمكتب بالاتصال على التوالي بشعبة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وكذلك بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتبادل المكتب بانتظام المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن الحالة في البلدين وأنشطة المكتبين، بما في ذلك زيارات رئيسي البعثتين.

٥-٨ ويرد فيما يلي كل من الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام في طاجيكستان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة الحكومة والأحزاب السياسية على الحفاظ على الاستقرار في البلد ومنع نشوب الصراع	(أ) تعزيز الحوار وإشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في عمليات صنع القرارات بشكل تدريجي مقياس الأداء: عدد السياسات التي تعتمد بغرض توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الإدارة، ولا سيما مشاركة المرأة فيها عام ٢٠٠٥: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤

النواتج

- قيام ممثل الأمين العام بالمساعي الحميدة وإسدائه المشورة
- عقد أربع دورات للحوار الوطني بشأن التعددية السياسية ودور البرلمان في بناء السلام
- نشر التوصيات الصادرة عن الحوار الوطني على شبكة الإنترنت وإتاحتها للجهات ذات المصلحة
- التدريب أثناء العمل، والقيام بزيارتين دراسيتين، والمساعدة في بناء قدرات البرلمان
- تنظيم عشرين حلقة دراسية للبرلمانيين وممثلي الأحزاب السياسية ونشطاء المنظمات غير الحكومية في مجال منع نشوب الصراع وفضه
- تنظيم عشر حلقات عمل معمقة لتدريب المدربين للموظفين المحليين وممثلي المجتمع المدني في مجال منع نشوب الصراع
- إجراء ٨ دورات تدريبية لفائدة ٢٠٠ من ممثلي وسائط الإعلام المحلية والمسؤولين الإعلاميين للوكالات الحكومية في أنحاء مختلفة من البلد بشأن تحسين مستوى الإعلام الحكومي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز احترام سيادة القانون في المجتمع	(ب) زيادة قدرة هياكل إنفاذ القوانين على اعتماد المعايير الدولية في مجال ضبط الأمن وحقوق الإنسان مقياس الأداء: عدد التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل زيادة الشفافية في وزارة الداخلية عام ٢٠٠٥: تدبير واحد تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣

النواتج

- تنظيم تدريب في المجال القانوني لفائدة ٢٢٤٠ موظفا من موظفي الشرطة في وزارة الداخلية من الرتب الوسطى من خلال تنظيم ١١٢ دورة تدريبية في جميع أنحاء البلد في مجال حقوق الإنسان في الميادين المتصلة بأنشطة إنفاذ القوانين (منع التعذيب والالتزام بالمعايير الدولية خلال الاحتجاز والاعتقال وإدارة التحقيقات التمهيدية والاستجابة للقضايا الجنسانية) والتدريب في مجال التشريعات الانتخابية

- إصدار صحيفة شهرية ومواد تثقيفية عن قضايا حقوق الإنسان وضبط الأمن
- عقد مؤتمر واحد بشأن وضع برنامج لحماية الشهود في طاجيكستان
- تقديم المساعدة إلى وزارة الداخلية في إنشاء فريق للشرطة المدنية وتدريب أفراده للمشاركة مستقبلا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
- تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الداخلية في إنشاء موقع على الإنترنت بغرض تحسين الاتصالات مع المواطنين
- عقد اجتماعات منتظمة للاتصال وتنظيم أنشطة استشارية لوزارة الداخلية
- تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الداخلية في إنشاء مركز وطني للكلاب البوليسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) زيادة القدرات الوطنية في مجال تقديم التقارير بموجب المعاهدات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات	(ج) '١' تقديم ما تبقى من التقارير بموجب المعاهدات في إطار التزامات طاجيكستان بموجب معاهدات حقوق الإنسان مقياس الأداء: عدد التقارير المقدمة إلى الهيئات التابعة للأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات ٢٠٠٥: تقرير واحد تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢
	(ج) '٢' اعتماد السلطات الوطنية لخطط عمل بشأن التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات مقياس الأداء: عدد خطط العمل المعتمدة ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣
	(ج) '٣' إذكاء الوعي بقضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في صفوف المربين مقياس الأداء: عدد المشاركين من المنظومة التعليمية في أنشطة التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية (عدد المشاركين الذي يمثل خط الأساس: ١٠٠)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عام ٢٠٠٥: زيادة بنسبة ٢٠ في المائة تقديرات عام ٢٠٠٦: زيادة بنسبة ٣٠ في المائة الهدف لعام ٢٠٠٧: مشاركة بنفس نسبة المشاركة في عام ٢٠٠٦

النواتج

- وضع الصيغة النهائية للتقرير الوطني بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتقارير الجديدة الرئيسية (بالاشتراك مع فريق عامل يتألف من موظفين حكوميين ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وخبراء دوليين)
- عقد ثلاث حلقات دراسية عن تنفيذ العقد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتوصيات المقدمة إلى طاجيكستان من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب
- وضع كتاب مدرسي ودليل عن التثقيف بشأن حقوق الإنسان للمدارس (بالاشتراك مع فريق عامل ينتمي أعضاؤه إلى وزارة التربية والمنظمات غير الحكومية)
- تنظيم حلقة عمل واحدة عن إصلاح الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان
- إصدار صحيفة نصف شهرية تهتم بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات نصف شهرية للفريق المواضيعي لحقوق الإنسان مع المنظمات الدولية
- تنظيم ثلاث مسابقات للمدارس والجامعات والمدرسين في مجال قضايا حقوق الإنسان.

العوامل الخارجية

٥-٩ يتوقع المكتب تحقيق هدفه والإنجازات المتوقعة شريطة استمرار تقيد جميع الأطراف بالاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات الخاصة بعام ٢٠٠٧		
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	احتياجات غير المتكررة
وجه الإنفاق	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥= (٤-٣)	٦
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٧٤٧,٩	١ ٥٢٤,٧	٢٢٣,٢	١ ٧٦٣,١	١ ٥٣٩,٩	
التكاليف التشغيلية	٣٨٨,٤	٤٣٦,٦	(٤٨,٢)	٤١٢,٨	٤٦١,٠	٩٠,٧
البرامج الأخرى	٣٢,٤	٣٢,٠	٠,٤	٣١,٩	٣١,٥	
مجموع الاحتياجات	٢ ١٦٨,٧	١ ٩٩٣,٣	١٧٥,٤	٢ ٢٠٧,٨	٢ ٠٣٢,٤	٩٠,٧

٥-١٠ تقدر احتياجات المكتب للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ صافيه ٨٠٠ ٢٠٧ ٢ دولار (إجماليه ١٠٠ ٤٧٥ ٢ دولار)، وتشمل الاحتياجات من الأجور والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ٧٦٣ ١ دولار) المخصصة لملاك الموظفين التكميلي المتألف من ٣٢ وظيفة (١١ موظفا دوليا و ٢١ موظفا وطنيا)، والسفر الرسمي (٦٠٠ ٦٤ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى مثل المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٦٤ دولار)، والنقل البري (١٠٠ ٦٨ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ١٥٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢٧ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٥٠٠ ٣٤ دولار)، فضلا عن احتياجات يبلغ مجموعها ٩٠٠ ٣١ دولار تخصص لبرنامج للإعلام.

٥-١١ ومن أصل هذا المبلغ، سيغطى مبلغ ١٧٥،٤٠٠ دولار من الرصيد التقديري غير المثقل من اعتمادات عام ٢٠٠٦، وعليه تبلغ احتياجات المكتب الإجمالية لعام ٢٠٠٧، بعد خصم الرصيد غير المثقل، مبلغا صافيه ٤٠٠ ٠٣٢ ٢ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٢٩٩ ٢ دولار)،

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
الموافق عليها لعام ٢٠٠٦	–	–	١	–	١	٤	١	٢	٩	١	١	١١	–	٢١	–	٣٢
المقترحة لعام ٢٠٠٧	–	–	١	–	١	٤	١	٢	٩	١	١	١١	–	٢١	–	٣٢
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٥-١٢ يظل مجموع احتياجات المكتب من الموظفين لعام ٢٠٠٧ دون تغيير.

٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل

(٦ ٧٢٧ ٧٠٠ دولار)

٦-١ أنشأ مجلس الأمن، بقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وجودا مدنيا وأمنيا دوليا في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو بقيادة ممثل خاص للأمين العام. ووفقا للقرار، يمثل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل أحد المسؤوليات الرئيسية التي يضطلع بها الوجود المدني الدولي.

٦-٢ وفي أعقاب نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) (S/2005/33 و Corr.1)، عين الأمين العام السيد كاي إيدي (النرويج) مبعوثا خاصا له ليجري استعراضا شاملا للحالة في كوسوفو. وخلص الأمين العام في رسالته المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى المجلس، والتي أحال بها تقرير السيد إيدي (S/2005/635)، إلى أن الوقت قد حان للانتقال إلى المرحلة التالية من العملية السياسية في كوسوفو، وأشار إلى اعتزامه تعيين مبعوث خاص لقيادة عملية تحديد المركز في المستقبل. ورحب المجلس بالتقرير الذي أعده السفير إيدي، وأيد استعداد الأمين العام لتعيين مبعوث خاص لقيادة عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، حسب ما أفاد به رئيس المجلس في بيانه المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/51).

٦-٣ وأعرب الأمين العام في الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/708)، عن اعتزامه تعيين مارتي أهتيساري، رئيس فنلندا السابق، مبعوثا خاصا له لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وألبرت روهان، الأمين العام السابق لوزارة الخارجية الاتحادية النمساوية، نائبا للمبعوث الخاص. ورحب المجلس بتعيينهما في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من رئيس المجلس (S/2005/709).

٦-٤ وعقب تعيين المبعوث الخاص ونائبه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أنشئ في فيينا، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل (مكتب المبعوث الخاص).

٦-٥ وتجري عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والبيانات ذات الصلة الصادرة عن رئاسة المجلس. والهدف من العملية هو أن تتوج بتسوية سياسية تحدد مركز كوسوفو في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الغرض من العملية

هو تناول المسائل العملية المتعلقة بتنفيذ اتفاق نهائي، بما في ذلك ترتيبات وجود دولي محتمل بعد تحديد المركز، وذلك بالتشاور مع الشركاء الدوليين والأطراف المعنية، قدر الإمكان.

٦-٦ وبغية الاضطلاع بمسؤولياته، يواصل المبعوث الخاص إجراء المشاورات والتعاون على نحو وثيق مع جهات منها الأمين العام، ومجلس الأمن، وأعضاء فريق الاتصال (الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والبنك الدولي، وحكومة النمسا، والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، وغير ذلك من العناصر والجهات الفاعلة الرئيسية الإقليمية المعنية. ويواصل المبعوث الخاص أيضا التنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو.

٦-٧ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أحال رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص المبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، والتي اتفق عليها فريق الاتصال (S/2005/709)، وهي تضع الإطار التشغيلي لتحقيق أهداف هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب وزراء خارجية فريق الاتصال في بيانهم الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن دعمهم القوي لعمل المبعوث الخاص، وعن إيمانهم بوجوب بذل كل الجهود الممكنة في سبيل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض خلال عام ٢٠٠٦.

٦-٨ وخلال عام ٢٠٠٦، استفاد مكتب المبعوث الخاص على نطاق واسع من معارف وخبرات بعثة الإدارة المؤقتة. وتستند علاقة العمل بين المكتب والبعثة إلى تعاضد الجهود وأوجه التكامل في الأنشطة فيما يقوم به المكتب من ''دبلوماسية مكوكية'' وما يرسله من بعثات تقنية إلى المنطقة فضلا عن الاجتماعات التي يعقدها في فيينا وغيرها من العواصم.

٦-٩ بالإضافة إلى ذلك، يتواصل تنسيق العمليات رفيع المستوى مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فبالإضافة إلى دورهم الرئيسي في تيسير مفاوضات عملية تحديد المركز في المستقبل، يُتوقع أن تضطلع هذه الهيئات بمسؤولية مركزية في تنفيذ التسوية النهائية.

٦-١٠ ويتخذ أربعة من كبار موظفي الاتصال من الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، من مكتب المبعوث الخاص في فيينا مقرا مشتركا لهم، ويشاركون على نطاق واسع في جميع الأنشطة الموضوعية المتعلقة بعملية تحديد المركز في المستقبل، كما يكفلون التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد مكتب المبعوث الخاص من الخدمات المتخصصة التي يقدمها اختصاصيون مؤهلون على مستوى رفيع توفرهم المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومجلس أوروبا

ومنظمة حلف شمال الأطلسي في مجالات صياغة الاتفاقات السياسية المعقدة، وأُطُر العمل الدستورية/القانونية، والورقات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وذلك دون أن تتحمل البعثة أي تكاليف.

٦-١١ ويستفيد مكتب المبعوث الخاص من قرب المكان في بناء علاقة عمل ممتازة مع حكومة النمسا. وتوفر وزارة الخارجية الاتحادية بالبلد المضيف مرافق للممثلين، وتغطية أمنية، ودعما عاما (على أساس تقاسم التكاليف) فيما يتصل باستضافة اجتماعات متعددة رفيعة المستوى في فيينا، بما في ذلك ١٣ جولة من المباحثات التقنية بين الطرفين، وأول اجتماع يعقد على مستوى القمة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، والذي تناول بشكل مباشر عملية تحديد المركز في المستقبل. وفضلا عن ذلك، ومن خلال تبادل الاتصالات الرسمية، قام مكتب المبعوث الخاص كذلك بكفالة موافقة حكومة النمسا على انطباق الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة النمسا، مع ما يلزم من تبديل، فيما يخص امتيازات وحصانات المكتب وأنشطته، فضلا عن حرمة أماكن عمله.

٦-١٢ كما يتعاون مكتب الممثل الخاص وبعثة الإدارة المؤقتة، وبالتبعية، مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في بلغراد، على نطاق واسع في مجالات الدعم اللوجستي المختلفة في إطار ترتيبات تقاسم الموارد، حيثما يكون ذلك عمليا. وتوفر بعثة الإدارة المؤقتة بصفة روتينية التغطية الأمنية والدعم الإداري العام واستخدام طائرتها العمودية لبعثات مكتب المبعوث الخاص، على أساس استرداد التكاليف؛ إلا أنه من المتوقع أن يقل نطاق ومدى هذه الأنشطة حيث تقلص البعثة حجمها في إطار تصفيتها بنهاية المطاف. كما يعتمد مكتب الممثل الخاص على المترجمين الشفويين التابعين للبعثة لدعم الاجتماعات التقنية وغيرها من الاجتماعات رفيعة المستوى التي تعقد في فيينا.

٦-١٣ ووقعت مذكرة تفاهم بين مكتب المبعوث الخاص ومكتب الأمم المتحدة في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٦، ليوفر مكتب فيينا الخدمات الإدارية دعما لأنشطة مكتب المبعوث الخاص. ويحاول مكتب المبعوث الخاص أن يحقق الاستفادة المثلى مما يقدمه مكتب الأمم المتحدة في فيينا من دعم وتسهيلات إدارية، وذلك من أجل تحقيق أوجه الفعالية في التكلفة، حيثما يكون ذلك عمليا.

٦-١٤ كما يتسم الدعم الذي يحصل عليه المبعوث الخاص من الأطراف الدولية الرئيسية باتساع نطاقه وفائدته الكبيرة في إيجاد توافق آراء باسم المجتمع الدولي من أجل تحقيق تسوية للمركز. ومن جانبه، اتخذ مكتب المبعوث الخاص كل الجهود والتدابير الممكنة، بما فيها

السفر على نطاق واسع، من أجل إفادة ومشاورة جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أعضاء فريق الاتصال ومجلس الأمن.

٦-١٥ وميدانيا، يشكل جمع الطرفين للمشاركة في حوار مباشر أحد الأولويات الرئيسية لمكتب المبعوث الخاص. وأُحرز تقدم كبير في هذا الخصوص، وهو ما تبينه ١٣ جولة من المحادثات على الصعيد التقني واجتماع واحد على مستوى القمة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وسيجرى المزيد من المحادثات التقنية والاجتماعات على مستوى القمة حسب الاقتضاء. وأتاح التقدم على الصعيد التقني الفرصة لعقد أول اجتماع بين الطرفين وجها لوجه على مستوى رؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه ٢٠٠٦ في فيينا. ورغم أن الاجتماع رفيع المستوى اتسم بمناخ ودي بشكل عام، ظلت مواقف الطرفين متناقضة فيما يخص المسألة السياسية الأساسية، مثلما تكرر ذكرها في عدد من البيانات العامة وبشكل رسمي في الاجتماعات التي عقدت في شهر تموز/يوليه على مستوى القمة.

٦-١٦ وفي حال عدم تمكن الطرفين من التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، عند طلب فريق الاتصال، على النحو المشار إليه في بيان صادر عن الفريق في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، سيكون المبعوث الخاص الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع الفريق على استعداد لتقديم مقترحاته بشأن إطار لتسوية مركز كوسوفو.

٦-١٧ وعقب نتائج تحديد مركز كوسوفو بصفة نهائية من قبل مجلس الأمن، يُتوقع أن يستمر وجود ملائم للأمم المتحدة في المنطقة من أجل المساعدة في الانتقال إلى التنفيذ الشامل لتسوية المركز. ومن المتوقع وجود آلية تنفيذ دولية قوية أثناء الانتقال، وأن تكون العناصر الفاعلة الرئيسية في العملية هي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦-١٨ ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: قيادة العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) التسوية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل	(أ) '١' المفاوضات المباشرة بين الطرفين مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: غير متوافرة

تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢٥ اجتماعا مباشرا

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢٠ اجتماعا مباشرا

(أ) '٢' توافر مقترحات محددة ومدروسة لتنظر فيها الأطراف المعنية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: ٥٥ مقترحا

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢٥ مقترحا

(أ) '٣' الاتفاق على اللامركزية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة اتفاق واحد

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ اتفاق واحد ووضع آلية للرصد موضع التنفيذ

(أ) '٤' اتفاق بشأن حماية المواقع الدينية والثقافية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة اتفاق واحد

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ اتفاق واحد ووضع آلية للرصد موضع التنفيذ

(أ) '٥' اتفاق بشأن حماية حقوق الطوائف التي تمثل أقلية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة اتفاق واحد

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ اتفاق واحد ووضع آلية للرصد موضع التنفيذ

(أ) ’٦‘ اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة اتفاق واحد

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ اتفاق واحد ووضع آلية للرصد موضع التنفيذ

(أ) ’٧‘ اتفاق بشأن هيكل قطاع الأمن بعد تحديد المركز

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة اتفاق واحد

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ اتفاق واحد ووضع آلية للرصد موضع التنفيذ

(أ) ’٨‘ اتفاق/وثيقة تسوية بشأن مركز كوسوفو

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة اتفاق واحد واستعراضه والموافقة عليه من قبل فريق الاتصال

الهدف لعام ٢٠٠٧: إقرار مجلس الأمن لاتفاق واحد وتنفيذه

النواتج

- دبلوماسية مكوكية لتيسير المفاوضات المباشرة بين الطرفين
- المشاركة في مفاوضات مباشرة بين الطرفين
- بعثات واجتماعات تقنية مع أصحاب المصلحة بشأن مسائل مثل اللامركزية؛ والمواقع الدينية والثقافية؛ وحماية جاليات الأقلية؛ وقطاع الأمن؛ والمسائل الاقتصادية
- إحاطات للأمين العام ومجلس الأمن

- إحاطات/مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الرئيسيين في عواصم بلدانهم
- إحاطات/مشاورات مع أعضاء فريق الاتصال في عواصم بلدانهم، وفي اجتماعاتهم المنتظمة، وفي بلغراد وبريشتينا
- إجراء مشاورات مع العناصر الفاعلة الإقليمية المعنية الأخرى
- إحاطات/مشاورات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأصحاب المصلحة الآخرين
- تحليلات وتقارير سياسية بشأن عملية تحديد المركز في المستقبل ومشاريع تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن
- تحليلات وتقارير ومشاورات اقتصادية بالشراكة مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف والشركاء الإقليميين
- تحليلات وورقات قانونية ودستورية، بما في ذلك ورقات المواقف، بشأن عملية تحديد المركز في المستقبل، بما يشمل مشاريع تسوية نهائية، حسب الاقتضاء
- إحاطات ومشورة قانونية لدعم المفاوضات بين الطرفين
- تحليلات وتقارير بشأن قطاع الأمن
- أنشطة إعلامية، مثل المؤتمرات والإحاطات الصحفية للصحفيين؛ والنشرات والبيانات الصحفية؛ وموجزات وتحليلات الأخبار، والاستكمالات المنتظمة على موقع مكتب المبعوث الخاص على شبكة الإنترنت

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) الاتفاق بشأن المسائل العملية المتعلقة بتنفيذ تسوية نهائية، بما في ذلك ترتيبات لوجود دولي محتمل يعقب تحديد المركز	(ب) '١' تنفيذ وثيقة التسوية مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: غير متوافرة التقديرات لعام ٢٠٠٦: التوصل لاتفاق واحد الهدف لعام ٢٠٠٧: تشغيل آليات التنفيذ وإجراءاته (ب) '٢' اتفاقات فيما بين المنظمات الإقليمية على دور المجتمع الدولي ومسؤولياته وفقا لتحديد المركز، وبشأن تنفيذ قرار تحديد المركز مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: غير متوافرة التقديرات لعام ٢٠٠٦: التوصل إلى خمسة اتفاقات

الهدف لعام ٢٠٠٧: تشغيل آليات التنفيذ وإجراءاته

(ب) '٣' خطة عمل منسقة للمؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة البناء/الاستثمار

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: صياغة خطة العمل والاتفاق عليها

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ خطة العمل

(ب) '٤' إحراز تقدم نحو تطوير وسائط إعلام مستقلة ومسؤولة

مقاييس الأداء:

٢٠٠٥: غير متوافرة

التقديرات لعام ٢٠٠٦: عدم وجود قيود على وسائط الإعلام

الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ خطة بناء قدرات وسائط الإعلام

النواتج

- تحليلات وخيارات وورقات مواقف بشأن تعزيز المؤسسات السياسية الديمقراطية
- ورقة موقف وتحليل بشأن تكوين قطاع الأمن ودوره بعد تسوية تحديد مركز كوسوفو
- خيارات دستورية وورقات مواقف
- تحليلات ودراسات وورقات بشأن الهياكل القانونية
- تحليل الاحتياجات من المساعدة الاقتصادية ومنهجيات تنفيذ البرنامج الاقتصادي وورقات تجمل الاحتياجات على صعيد القطاع
- إحاطات ومشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والمنظمات الإقليمية وأعضاء فريق الاتصال بشأن مختلف جوانب التسوية السياسية المحتملة واستراتيجيات التنفيذ في عواصم بلدانهم
- مشاورات واجتماعات بشأن تخطيط وتنظيم آلية الانتقال والتنفيذ ونشرها المنسق، في بروكسل ونيويورك وبريشتينا
- ورقات وتقارير بشأن التقدم المتعلق بإعادة هيكلة وسائط إعلام مستقلة ودورها في مرحلة ما بعد التسوية
- توزيع النشرات والبيانات العامة

العوامل الخارجية

٦-١٩ من المتوقع أن يحقق مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل أهدافه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي: (أ) أن تكون هناك إرادة سياسية ودعم متواصل من المجتمع الدولي والأطراف الرئيسية من أجل التعاون في العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل؛ (ب) وأن يكون الوضع على الأرض مواتيا لتنفيذ الولاية تنفيذا تاما.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
فئة النفقات	الاعتماد	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير متكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٨٠٤,٢	٤ ٩٢٠,٣	٨٨٣,٩	٤ ٦٨٠,٤	٣ ٧٩٦,٥	–
التكاليف التشغيلية	٢ ٩٣٩,٥	٢ ٤٤٠,٩	٤٩٨,٦	٢ ٠٤٧,٣	١ ٥٤٨,٧	١٨,٩
مجموع الاحتياجات	**٨ ٧٤٣,٧**	**٧ ٣٦١,٢**	**١ ٣٨٢,٥**	**٦ ٧٢٧,٧**	**٥ ٣٤٥,٢**	**١٨,٩**

٦-٢٠ يبلغ صافي الاحتياجات المقدرة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قيمته ٧٠٠ ٧٢٧ ٦ دولار (وإجماليها ١٠٠ ٧٦٦ ٧ دولار)، وتشمل احتياجات المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٤٠٠ ٦٨٠ ٤ دولار) للملاك التكميلي البالغ ٥٣ منصبا لموظفين دوليين، والاستشاريين (٥٠٠ ٢٢٨ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٦٣٨ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٢٣٥ دولار)، والنقل البري (٦٠٠ ٦٧ دولار)، والنقل الجوي (٠٠٠ ٦٣ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٣٧٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٣٦٩ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٧٥ دولار).

٦-٢١ ومن هذا المبلغ، ستجري تغطية ما قيمته ٥٠٠ ٣٨٢ ١ دولار من الرصيد المقدر غير المثقل من اعتماد عام ٢٠٠٦. ومن ثم فإن صافي الاحتياجات الكلية للمكتب لعام ٢٠٠٧، بعد مراعاة الرصيد غير المثقل، يبلغ ٢٠٠ ٣٤٥ ٥ دولار (وإجماليها ٦٠٠ ٣٨٣ ٦ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمد لعام ٢٠٠٦	١	١	–	٤	٣	٤	٥	–	**١٨**	١٩	١٦	**٥٣**	–	–	–	**٥٣**
المقترح لعام ٢٠٠٧	١	١	–	٤	٣	٤	٥	–	**١٨**	١٩	١٦	**٥٣**	–	–	–	**٥٣**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٦-٢٢ سيظل مجموع الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠٠٧ دون تغيير.

٧ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

(٣٠ ٥٦٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٧-١ أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وستنتهي ولايته الحالية التي مدتها عام واحد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويتوقع أن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية المكتب بحلول نهاية السنة. والمكتب مكلف بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدفه الشامل المتمثل في توطيد دعائم السلام في سيراليون، بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. لذلك فإن بناء قدرات المؤسسات الوطنية للمضي قدما في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز القطاع الأمني ومواصلة مسيرة التنمية أمور بالغة الأهمية في الاضطلاع بهذه الولاية.

٧-٢ ويضم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون مكتبَ الممثل التنفيذي للأمين العام، الذي يتولى مهام القيادة الاستراتيجية والتنسيق الشامل والإدارة. ويتلقى المكتب المتكامل الدعم من أربعة عناصر فنية، تغطي شؤون السلام والحكم، والأمن، وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإعلام. وتقدم إدارة المكتب الدعم اللوجستي والإداري الشامل للبعثة. وعلى مستوى تخطيط البرامج وتنفيذها، تنسق العناصر الأربعة أعمالها مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة سيراليون ومع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين والشركاء الدوليين من أجل العمل على تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في توطيد دعائم السلام.

٧-٣ وتصادفت مرحلة بدء المكتب مع أنشطة تصفية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لذلك تزامنت أعمال البعثتين في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقدمتا الدعم اللوجستي والإداري لبعضهما البعض، مما أدى إلى وضع ترتيبات لتقاسم تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية.

٧-٤ وأنشأ المكتب، بالإضافة إلى مقره في فريتاون، مكاتب إقليمية في ستة أماكن، منها أربعة مندمجة اندماجا تاما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، اللذين تم الاتفاق معهما على تشارك أماكن عمل الموظفين والمرافق وتقاسم تكاليف الخدمات المشتركة. ووُقع على اتفاق بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري لتوفير الخدمات الطبية ضمن الإطار المتكامل.

٧-٥ وبدأ المكتب المتكامل أعماله، في إطار ولايته الشاملة، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بالتركيز على التنسيق الشامل لبرامج الدعم التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري تمشيا مع النواتج المتوقعة للبعثة وإنجازاتها المتوقعة، التي تهدف جميعها إلى توطيد دعائم السلام في سيراليون. وتبرز النواتج الرئيسية ذات الصلة، الواردة في نهاية هذا الفرع من التقرير، تواصل الحاجة إلى تعزيز التعاون الناتج عن زيادة اتساق السياسات والتنسيق الوثيق بين البرامج في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك توسيع نطاق التعاون والشراكة بين الوكالات وحكومة سيراليون وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين للاستفادة إلى أقصى حد من علاقة التداؤب الناتجة عن ذلك.

٧-٦ وأعد المكتب، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة سيراليون، استراتيجية مشتركة لتوطيد السلام تتضمن العناصر الرئيسية لولاية المكتب وتتيح محورا رئيسيا ينسق حوله الدعم الخارجي للأولويات الإنمائية الوطنية التي تحددها حكومة سيراليون من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وتحدد الاستراتيجية بدقة بؤر التوتر وعوامل الخطر والأخطار المحتملة، وكذلك القدرات والاستراتيجيات الوطنية للتصدي لها.

٧-٧ وسيواصل المكتب في عام ٢٠٠٧ بذل جهوده للتعريف أكثر بولايته الشاملة المتمثلة في توطيد دعائم السلام، وكذلك لتعزيز أوجه التكامل القائمة بين برامج منظومة الأمم المتحدة كما ترد في استراتيجية توطيد السلام ومختلف عناصر الدعم الدولي للعمل من أجل تنفيذ الأولويات والاستراتيجيات الوطنية المحددة لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٧-٨ وعقب إدراج موضوع سيراليون في جدول أعمال لجنة بناء السلام، يتوخى المكتب توسيع نطاق التعاون مع اللجنة بشأن مختلف جوانب توطيد دعائم السلام، على النحو المبين في استراتيجية توطيد السلام، والاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر، والتقرير الوطني عن

الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧-٩ وسيواصل المكتب، كجزء لا يتجزأ من ولايته، المساعدة على تقديم الدعم اللوجستي لقوة الحرس المنغولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمنتشرة حاليا في المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي إطار التعاون بين البعثات، سيبقى المكتب على اتصال منتظم بعمليات حفظ السلام وغيرها من عمليات الأمم المتحدة المتواجدة في غرب أفريقيا، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وسيتواصل تقاسم المعلومات والأصول في إطار هذا الترتيب من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من اتباع نهج أفضل الممارسات. وبالمثل، سيبذل مزيد من الجهود لتعزيز التنسيق مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وكذلك مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧-١٠ وستكون سنة ٢٠٠٧ سنة حاسمة بالنسبة لعملية توطيد دعائم السلام في سيراليون بالنظر إلى أنه من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وستكون نتيجة هذه الانتخابات أحد أهم المقاييس لما إذا كانت سيراليون قادرة بمجهودها الذاتي على استدامة عملية توطيد دعائم السلام المنشأة بمساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين. وأهم الاعتبارات في هذا الصدد هو أن تجرى انتخابات ذات مصداقية تتسلم السلطات الجديدة بعدها مقاليد الحكم بسلاسة من السلطات السابقة وأن تعم أجواء الهدوء والسلام سياسيا وأمنيا.

٧-١١ ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: توطيد دعائم السلام في سيراليون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز تنسيق الدعم الوطني والدولي من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع في سيراليون	(أ) زيادة المساعدة التي يقدمها الشركاء الدوليون إلى سيراليون لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ولبناء السلام والأمن (بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦)
	مقاييس الأداء:
	تقديرات عام ٢٠٠٦: تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية توطيد السلام
	الهدف لعام ٢٠٠٧: تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية توطيد دعائم السلام

النواتج

- إجراء مشاورات منتظمة رفيعة المستوى مع الشركاء الدوليين
- تقديم المشورة والدعم في مجالي التنسيق وتعبئة الموارد لتنفيذ الاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر واستراتيجية توطيد السلام
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومة سيراليون عن طريق إجراء مشاورات رفيعة المستوى
- استعراض إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بسيراليون لتكييفه مع استراتيجية توطيد السلام
- تولي المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرئاسة المشتركة لاجتماعات لجنة الشراكة الإنمائية المنتظمة مع منظمات متعددة الأطراف وجهات مانحة ومع الحكومة
- عقد اجتماعات تنسيقية منتظمة أو مشاورات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وكذلك مع المجتمع المدني
- إسداء المشورة وتنسيق عمليات البرمجة الموحدة للأمم المتحدة لضمان دعم استراتيجيات الحكومة وسياساتها وأولوياتها الوطنية
- رصد وتحليل التطورات السياسية في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية
- تقديم الأمين العام ثلاثة تقارير إلى مجلس الأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز الحكم الرشيد واحترام المؤسسات العامة والكيانات السياسية والمجتمع المدني للقيم والعمليات الديمقراطية	(ب) '١' إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ذات مصداقية في تموز/يوليه ٢٠٠٧ مقاييس الأداء: عدد العمليات الانتخابية تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: من المقرر أن تجرى في تموز/يوليه ٢٠٠٧ أول انتخابات رئاسية وبرلمانية من نوعها منذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (ب) '٢' بدأ أعمال شبكة وطنية للوسطاء لتسوية الصراع على جميع الصعد الاجتماعية وفي جميع المناطق بالبلد مقاييس الأداء: تنظيم فعاليات رئيسية لتقييم التقدم المحرز في إنشاء شبكة وطنية للوسطاء

تقديرات عام ٢٠٠٦: وضع برنامج تجريبي للشبكة الوطنية للوسطاء بالاتفاق مع منظمات المجتمع المدني

الهدف لعام ٢٠٠٧: الشروع في تنفيذ برنامج تجريبي للشبكة الوطنية للوسطاء بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني

(ب) '٢' تعزيز قدرة لجنة مكافحة الفساد في مجالات الكشف والتحقيق والتربية الوطنية

مقاييس الأداء: عدد القضايا المعروضة على المحاكم

تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٥

(ب) '٣' تعزيز قدرة البرلمان على أداء مهامه الرقابية، لا سيما في ما يتعلق بالحسابات العامة

مقياس الأداء: العمل على تجنب التأخير في استعراض البرلمان لتقارير مراجعة الحسابات

تقديرات عام ٢٠٠٦: استعراض تقريري مراجع الحسابات العام لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

الهدف لعام ٢٠٠٧: استعراض تقريري مراجع الحسابات العام للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

(ب) '٤' تفويض مهام تقديم الخدمات الرئيسية وما يرتبط بها من أصول وموظفين في الوزارات المستهدفة إلى المجالس المحلية

مقاييس الأداء: عدد المهام المفوضة لتقديم الخدمات الرئيسية

تقديرات عام ٢٠٠٦: إنجاز تفويض المهام التقنية والإدارية (٣ مهام) لوزارات الزراعة والصحة والتعليم بفعالية

الهدف لعام ٢٠٠٧: تفويض مهمتين إضافيتين لجهات من بينها وزارت المناجم ووزارة الكهرباء والطاقة

النواتج

- القيام كل أسبوع برصد وتحليل الحالة السياسية في المقاطعات الانتخابية الأربع عشرة جميعها وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة بشأنها
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية تحضيرا لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية بشأن تدريب ممثلي الأحزاب السياسية
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى لجنة تسجيل الأحزاب السياسية من أجل وضع مدونة لقواعد سلوك الأحزاب السياسية
- التقييم والتحليل المنتظمان لما تقوم به لجنة تسجيل الأحزاب السياسية من رصد لشؤون الأحزاب السياسية وسلوكها بالمقارنة مع مدونة قواعد السلوك
- إسداء المشورة إلى لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بشأن وضع آلية لإدارة الصراعات داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها
- إسداء المشورة إلى الأحزاب السياسية بشأن الحوار والتشاور المنتظم بينها من أجل تعزيز المصالحة والسلام والاستقرار في إطار لجنة تسجيل الأحزاب السياسية
- عقد حلقات عمل للمتابعة لفائدة الأحزاب السياسية بشأن موضوع إدارة الصراعات وتنفيذها بصورة مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومة سيراليون بشأن التصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بالفساد، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإدماجها في القانون المحلي
- التحليل الشهري لمدى التزام الحكومة بتعزيز تدابير مكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات المانحة الرئيسية وأصحاب المصلحة الدوليين
- عقد اجتماعات دورية مع لجنة مكافحة الفساد وإسداء المشورة إليها بشأن ما يحرز من تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وما يواجهه من تحديات
- رصد المداولات التشريعية والعمليات التشاركية في البرلمان وإسداء المشورة بشأن تحسين أداء مهامه
- التقييم المنتظم لعملية تفويض الصلاحيات وإسداء المشورة بشأنها بالتنسيق مع الجهات المانحة والأمانة المعنية باللامركزية والمجالس المحلية
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى الحكومة بشأن تعميم مراعاة تسوية الصراعات بالوسائل السلمية وتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في البرامج الإنمائية، وتشجيعها على ذلك
- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة بشأن وضع برامج تدريب المدربين لإنشاء شبكة وطنية للوسطاء
- عقد حلقات عمل مشتركة مع المجتمع المدني لتدريب مجموعة رائدة تضم وسطاء من المشايخ

- عقد اجتماعات استشارية كل أسبوعين مع مجموعات من المجتمع المدني بشأن إنشاء شبكة وطنية للوسطاء بين أطراف الصراعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز ثقافة السلام والحوار والمشاركة في القضايا الوطنية المصيرية	(ج) '١' تعزيز قدرة الحكومة على التعامل بفعالية مع وسائط الإعلام وعامة الجمهور مقاييس الأداء: عدد المكاتب الإعلامية العاملة في الوزارات المختصة تقديرات عام ٢٠٠٦: شروع المكاتب الإعلامية المنشأة في ٨ وزارات مختصة في العمل الهدف لعام ٢٠٠٧: شروع المكاتب الإعلامية المنشأة في ١٠ وزارات مختصة في العمل (ج) '٢' تعزيز قدرة وسائط الإعلام على دعم السلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة مقاييس الأداء: زيادة التغطية الإعلامية تقديرات عام ٢٠٠٦: غير متاح الهدف لعام ٢٠٠٧: زيادة التغطية الإعلامية بشأن الموضوع بنسبة ٣٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ (ج) '٣' وضع برنامج ومنهج دراسي وطنيين للتعليم من أجل السلام للنظام التعليمي ووكالات الأمن الداخلي مقاييس الأداء: وضع برنامج ومنهج دراسي وطنيين للتعليم من أجل السلام تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: ١

النواتج

- تقديم المشورة إلى وزارة الإعلام والإذاعة عن طريق اجتماعات منتظمة/تنظيم حملات إعلامية مشتركة
- تدريب موظفين إعلاميين حكوميين في مجال العلاقات الإعلامية وتخطيط الحملات
- إنشاء فرقة عمل إذاعية تابعة لفريق الأمم المتحدة للاتصالات من أجل تنسيق البرمجة الإذاعية المستقلة في الأجل البعيد
- ثلاث دورات تدريبية للصحفيين عن طريق فريق الأمم المتحدة للاتصالات دعما للتغطية الإعلامية الجيدة للأهداف الإنمائية للألفية
- تجميع معلومات الأمم المتحدة ونشرها وتوزيعها عن طريق مواقع الإنترنت والإذاعة ووسائط الإعلام المطبوعة دعما للهيئات الانتخابية الوطنية من أجل كفالة إجراء انتخابات سلمية وعادلة
- تقديم التدريب والتوجيه أثناء العمل لفريق أساسي جديد مؤلف من صحفيين إذاعيين مهنيين
- إذاعة إحاطات إخبارية يومية باللغات الوطنية الخمس موجهة إلى جميع سكان البلد والبلدان المجاورة
- توزيع الأخبار والبرامج المتعلقة بالمسائل الراهنة تحضيرا ودعما لإجراء انتخابات حرة ونزيهة
- برنامج للتوعية في مجال التغطية الإعلامية للانتخابات وتوعية الناخبين موجه لـ ٤٠ صحفيا
- الاحتفال بالأيام الدولية للأمم المتحدة للترويج لفكرة السلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة
- حملات اتصال لتشجيع الجمهور العام على المشاركة في عملية توطيد السلام والحد من الفقر، بما في ذلك الامتثال لنظام انتخابي ديمقراطي
- تقديم المشورة في مجال السياسة العامة إلى وزارة التعليم من أجل دمج التثقيف من أجل السلام في المناهج الدراسية
- برنامج تدريبي للعاملين في مجال الإعلام عن الصحافة المسؤولة الداعمة للسلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو احترام حماية وتعزيز حقوق الإنسان	(د) '١' إنشاء مؤسسة وطنية قادرة على العمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
	مقاييس الأداء:
	تقديرات عام ٢٠٠٦: إنشاء لجنة حقوق الإنسان
	الهدف لعام ٢٠٠٧: صياغة خطة عمل وطنية
	(د) '٢' اعتماد تشريع لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل

	مقاييس الأداء: عدد القوانين المعتمدة لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل المقياس المقدر لعام ٢٠٠٦: ١ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢
	(د) '٣' زيادة تمثيل المرأة في البرلمان كنتيجة للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧ مقاييس الأداء: النسبة المئوية للنائبات في البرلمان تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٤ في المائة الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢٠ في المائة في البرلمان الجديد

النواتج

- حلقات دراسية موجهة لأعضاء لجنة حقوق الإنسان الجديدة
- وضع منهج تعليمي في مجال حقوق الإنسان للمدارس الابتدائية والثانوية
- حلقات عمل موجهة للمدرسين عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان
- حلقات عمل لتدريب شرطة سيراليون في مجالي حقوق الإنسان والانتخابات
- حلقات دراسية لتدريب وتوعية المرأة
- حلقات دراسية لتدريب المسؤولين الحكوميين بشأن إعداد التقارير للهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان
- تقارير أسبوعية عن حالة حقوق الإنسان
- إصدار تقارير نصف سنوية عامة عن حقوق الإنسان وتقرير قطري واحد عن حقوق الإنسان
- إصدار دليل للرصد والإبلاغ بشأن حقوق الإنسان موجه للراصد الوطني لحقوق الإنسان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز سيادة القانون في سيراليون	(هـ) '١' إحراز تقدم نحو إصلاح قطاع العدل مقاييس الأداء: تقديرات عام ٢٠٠٦: صياغة استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع العدل الهدف لعام ٢٠٠٧: اعتماد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع العدل

(هـ) '٢' تحسين إمكانية رجوع عامة الناس إلى العدالة

مقاييس الأداء: النسبة المئوية للأشخاص المعتقلين الذين لم يكن لهم ممثل قانوني أثناء المحاكمة

تقديرات عام ٢٠٠٦: ٩٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٧٥ في المائة

(هـ) '٣' عدد القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم التصديق عليها ودمجها في القوانين الوطنية

مقاييس الأداء:

تقديرات عام ٢٠٠٦: ١

الهدف لعام ٢٠٠٧: ١

(هـ) '٤' عدد القوانين الوطنية التي تجري مواءمتها مع القوانين الدولية

مقاييس الأداء:

تقديرات عام ٢٠٠٦: ١

الهدف لعام ٢٠٠٧: ١

النواتج

- تقييم واستعراض قدرة شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- أربعة منتديات قضائية فصلية بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون
- ثلاث حلقات دراسية لتجديد المعلومات بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون في مجال إقامة العدل موجهة لشرطة سيراليون والمدربين العاملين في السجون أو القوات المسلحة
- المشاركة في البرامج التعاونية في إطار برنامج تطوير قطاع العدل، الذي تدعمه إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة عن طريق صياغة وتنفيذ جدول أعمال وطني لإصلاح القضاء
- دليل بشأن استقلال القضاة من أجل قضاة الصلح والقضاة والموظفين القضائيين
- دليل للتدريب بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون موجه للمحاكم المحلية
- إسداء المشورة إلى لجنة إصلاح القوانين بشأن إصلاح القوانين
- توصية حكومة سيراليون بشأن قانون وطني بالغ الأهمية لمواءمة القوانين مع المعايير الدولية

- إسداء المشورة إلى حكومة سيراليون بشأن توقيع معاهدتين دوليتين رئيسيتين لحقوق الإنسان والتصديق عليهما ودمجهما في القوانين الوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) إحراز تقدم صوب المصالحة الوطنية	(و) '١' إقامة آلية لتنفيذ برنامج التعويضات الذي أوصت به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مقاييس الأداء: تقديرات عام ٢٠٠٦: إنشاء فرقة عمل للتعويضات الهدف لعام ٢٠٠٧: إنشاء صندوق استئماني للجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة استشارية (و) '٢' تقديم المساعدة إلى المستفيدين من برنامج التعويضات مقاييس الأداء: عدد المستفيدين الذين تقدم لهم المساعدة تقديرات لعام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢ ٠٠٠

النواتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة لحثها على تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
- التوعية بالصندوق الاستئماني والدعوة إلى تقديم التبرعات
- الاتصال باللجنة الاستشارية للجنة تقصي الحقائق والمصالحة وتقديم المشورة إليها
- تنظيم أربع حلقات دراسية للتوعية ببرنامج التعويضات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تحسين قدرات جهاز الأمن في سيراليون للتعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية	(ز) '١' زيادة رضا السكان عن علاقتهم بالشرطة مقاييس الأداء: النسبة المئوية للسكان الذين يعربون عن رضاهم تقديرات عام ٢٠٠٦: ٢٤ في المائة من السكان الهدف لعام ٢٠٠٧: ٣٠ في المائة من السكان (ز) '٢' التحقيق في الحوادث المبلغ عنها بشأن تدخل الشرطة أو تحيزها خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٧ مقاييس الأداء: النسبة المئوية للحالات المبلغ عنها التي يحقق فيها تقديرات عام ٢٠٠٦: غير متاح

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٩٠ في المائة

(ز) '٣' تحسين القدرة على الإنذار المبكر بالتهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الأمن في سيراليون

مقاييس الأداء: تقارير التقييم الأمني الأسبوعية التي يعرضها مكتب الأمن الوطني على لجنة الاستخبارات المشتركة

تقديرات عام ٢٠٠٦: ٥٢

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٥٢

(ز) '٤' تحسين قدرة اللجان الأمنية الإقليمية واللجان الأمنية في المقاطعات على تحليل التهديدات الأمنية والتعامل معها

مقاييس الأداء: النسبة المئوية للمسائل الأمنية التي يُتعامل معها بصورة فعالة والتي يُطلب فيها إلى اللّجان الأمنية الإقليمية أن تتخذ إجراء بشأنها.

تقديرات عام ٢٠٠٦: غير متاح

الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢٠ في المائة

(ز) '٥' تحسين قدرات مكتب الأمن الوطني على تنسيق القطاع الأمني والتنسيق فيما بين الوزارات المنفذة

مقاييس الأداء: عدد الأقاليم والمقاطعات التي تضم ممثلين عن مكتب الأمن الوطني

تقديرات عام ٢٠٠٦:٤ أقاليم و ٣ مقاطعات

الهدف المتوخى لعام ٢٠٠٧: ٤ أقاليم و ١٢ مقاطعة

النواتج

- تقديم التوجيه والمشورة والتدريب لـ ٢ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المكلفين بالواجبات العامة التابعين لشرطة سيراليون و ١ ٥٠٠ من أفراد شعبة دعم العمليات التابعة لشرطة سيراليون، خلال دورات بشأن إدارة النظام خلال الازدحام وإدارة النظام العام في إطار التحضير للانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧
- تقديم التوجيه والمشورة والتدريب لـ ٦ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المكلفين بالواجبات العامة التابعين لشرطة سيراليون خلال دورات بشأن أمن الانتخابات وجمع المعلومات الاستخباراتية والعمليات الانتخابية في إطار التحضير للانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧
- تقديم التوجيه والمشورة والتدريب لـ ٦ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المكلفين بالواجيات العامة التابعين لشرطة سيراليون وللمشرفين في مجال الإجراءات المناسبة لتسيير ''الدوريات''

- جمع معلومات موثوقة بشأن الحالة الأمنية وتقييمها وتوزيعها داخليا. تقديم مشورة تحليلية للحالة السائدة بشأن كيفية التعامل مع الحالات الأمنية إلى مكتب الأمن الوطني
- المشاركة في الفريق العامل التابع لمكتب الأمن الوطني في إطار تناول أمن الانتخابات وتقديم المشورة والتقييمات
- حضور وتحليل اجتماع فريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني كل أسبوعين، واجتماعي المستويين ١ و ٢ للجنة التنسيق المشتركة كل أسبوع، واجتماع لجنة الاستخبارات المشتركة كل أسبوع
- حضور وتحليل جميع اجتماعات اللجان الأمنية الإقليمية (٨ شهريا) واجتماعات اللجان الأمنية في المقاطعات حسب الاقتضاء
- عمليات تقييم الأمن الوطني
- اجتماعات التنسيق الفصلية مع الملحقين العسكريين الدبلوماسيين
- حضور وتحليل الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المشترك لأمن الحدود
- تسيير دوريات منتظمة في جميع أرجاء سيراليون لتقييم الحالة الأمنية ولا سيما في سياق الانتخابات المقبلة، بما في ذلك تقييم نقاط عبور الحدود (النقاط الرسمية وغير الرسمية) في كل الأقاليم
- الاتصال بالسلطات الإقليمية والفئات المؤثرة، بما في ذلك كبار الزعماء، والمسؤولون الإداريون في المقاطعات، ومكاتب الوزارات، والسكان المحليون، والشركات الخاصة، وتقييم قدرات تلك الأطراف على تقييم الحالة الأمنية، ولا سيما في سياق الانتخابات المقبلة
- تقييم الحالة في المخيمات العسكرية (زيارة جميع الكتائب مرة كل شهر على الأقل)، بما في ذلك تقييم الظروف المعيشية، بهدف القيام بتحليل شامل لأوضاع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، مع تركيز خاص على المعنويات، ويشمل ذلك عرض حالة القوات المسلحة على وزارة الدفاع وقائد القوة المشتركة بالتنسيق مع الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب
- تنسيق جهود الوكالات الدولية وتقديم المشورة إليها، ولا سيما الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، مع مراعاة المجالات ذات الأولوية والاحتياجات المتعلقة بتدريب القوات المسلحة بهدف إيجاد دعم ملائم وإقامة مشاريع إنمائية
- عرض الحالة في صفوف القوات المسلحة على وزارة الدفاع بالتنسيق مع الفريق الدولي للمشورة والتدريب

العوامل الخارجية

١٢-٧ يُتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون أهدافه على افتراض ما يلي: (أ) حفاظ الجهات المانحة على التزامها بدعم حكومة سيراليون وتعبئة الموارد لتوطيد

السلام وتعزيز الأمن وتدعيم التنمية في سيراليون؛ (ب) ألا يؤثر أي اضطراب في المنطقة دون الإقليمية على الحالة الأمنية في سيراليون؛ (ج) وجود التزام وطني وتملّك وطني لزمام عملية توطيد السلام وتدعيم التنمية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
فئة النفقات	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الأفراد العسكريين	٤١٦,١	١ ٣٦٦,٠	٥٠,١	٢ ٣٣٣,٤	٢ ٢٨٣,٣	-
تكاليف الأفراد المدنيين	١٠ ٨٩٦,٨	١٠ ٦٣٢,٩	٢٦٣,٩	١٤ ٧٣٨,٨	١٤ ٤٧٤,٩	-
التكاليف التشغيلية	١٠ ٩٦٣,١	١٠ ٦٢٦,٣	٣٣٦,٨	١٣ ٤٩١,٨	١٣ ١٥٥,٠	-
مجموع الاحتياجات	**٢٣ ٢٧٦,٠**	**٢٢ ٦٢٥,٢**	**٦٥٠,٨**	**٣٠ ٥٦٤,٠**	**٢٩ ٩١٣,٢**	**-**

٧-١٣ بناء على افتراض تمديد ولاية المكتب المتكامل إلى عام ٢٠٠٧، فإن القيمة الصافية للاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الأول/يناير إلى ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧ ستبلغ ٠٠٠ ٥٦٤ ٣٠ دولار (٧٠٠ ٢٧٣ ٣٢ دولار كإجمالي) وتشمل احتياجات تتعلق بـ ١٤ ضابط اتصال عسكري (٤٠٠ ٨٠٤ دولار) و ٢٩ ضابط شرطة مدنية (٠٠٠ ٥٢٩ ١ دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (٨٠٠ ٧٣٨ ١٤ دولار) المتعلقة بملاك وظيفي تكميلي يتألف من ٣٣٧ وظيفة (٨٩ موظفا دوليا، و ٢٠٧ موظفين وطنيين، بمن فيهم ١٧ موظفا إداريا وطنيا و ٤١ من متطوعي الأمم المتحدة)، وتكاليف الاستشاريين (٠٠٠ ٨٦ دولار)، وتكاليف السفر الرسمي (٧٠٠ ٤٩٢ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٦٩١ ٤ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ٩١٧ دولار)، والنقل الجوي (٢٠٠ ٤٥٨ ٤ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٨٥٠ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٥٩٠ دولار)، والتكاليف الطبية (٥٠٠ ١١٨ دولار)، وسائر اللوازم الطبية والخدمات والمعدات (٦٠٠ ٢٨٦ دولار).

٧-١٤ ومن هذا المبلغ، ستجري تغطية مبلغ قدره ٨٠٠ ٦٥٠ دولار من الرصيد غير المثقل المقدر خصما من اعتمادات عام ٢٠٠٦. وبالتالي يبلغ صافي مجموع احتياجات المكتب لعام

٢٠٠٧، بعد احتساب الرصيد غير المثقل، ما قدره ٢٠٠ ٦٢٢ ٣١ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٦٢٢ ٣١ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
الاحتياجات المعتمدة لعام ٢٠٠٦	–	١	–	٢	٧	١٠	٢٠	١	**٤١**	٤١	–	**٨٢**	١٧	١٧٥	٢٤	**٢٩٨**
الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٧	–	١	–	٢	٧	١٢	٢٣	١	**٤٦**	٤٣	–	**٨٩**	١٧	١٩٠	٤١	**٣٣٧**
التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢**	**٣**	**–**	**٥**	**٢**	**–**	**٧**	**–**	**١٥**	**١٧**	**٣٩**

٧-١٥ وتعزى الزيادة في مجموع الاحتياجات أساسا إلى الزيادة المتوقعة في أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون دعما للجنة الوطنية للانتخابات والهيئات الانتخابية الأخرى في سيراليون في سياق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في البلد في تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشمل ذلك مراقبة العملية الانتخابية والحالة السياسية والأمنية في البلد. وستدعو الحاجة إلى ٣٩ وظيفة إضافية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، منها ١١ وظيفة يتوقع بقاؤها في البعثة في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن بين مجموع الوظائف الإضافية، تقترح ٢٢ وظيفة في إطار الانتخابات (٣ وظائف ف-٣، و ١٦ لمتطوعي الأمم المتحدة، و ٣ لموظفين من المرتبة المحلية) و ١٧ وظيفة (وظيفتان من الرتبة ف-٤، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، ووظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، و ١٢ وظيفة من الرتبة المحلية) لتعزيز مكتب الممثل التنفيذي للأمين العام والإدارة.

٨ - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٩ ٣٠٣ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٨-١ تقدم الأمم المتحدة الدعم إلى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وتيسر تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين

الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة دعم ترسيم الحدود البرية والبحرية، وتيسير انسحاب القوات النيجيرية من شبه جزيرة باكاسي، ومعالجة حالة السكان المتضررين وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

٨-٢ وعلى إثر النجاح المحقق في نقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد في سنة ٢٠٠٣، وفي الحدود البرية في سنة ٢٠٠٤، وقع رئيسا جمهورية الكاميرون ورئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية في غرينتري، بالولايات المتحدة، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اتفاقا بشأن شبه جزيرة باكاسي. وينص اتفاق غرينتري على إنشاء لجنة متابعة مؤلفة من ممثلي الأحزاب والأمم المتحدة، مع مشاركة ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كدول شاهدة على الاتفاق. وعلى إثر اتفاق غرينتري، أنشأت اللجنة المختلطة لجنة متابعة وهي بصدد توظيف المزيد من المراقبين المدنيين الذين قد يصل عددهم إلى ٢٢ مراقبا كحد أقصى.

٨-٣ وقد أُحرز تقدم كبير بالانسحاب الفعلي للقوات المسلحة النيجيرية من شبه جزيرة باكاسي بحلول ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وبترسيم الحدود على أكثر من ٤٦٠ كيلومترا من بحيرة تشاد إلى الجنوب الشرقي. ووضعت مجموعة من الخرائط الأولية القائمة على الصور الساتلية، التي تغطي طول الحدود البرية بأكمله.

٨-٤ وتعزز اللجنة المختلطة مع إدارة الشؤون السياسية الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكامرون ونيجيريا. ولا تزال اللجنة تقيم لدى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دكار. وتتراوح آليات تقاسم التكاليف من الدعم الإداري واللوجيستي (السفر وإدارة المكاتب، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية) إلى المهام الفنية من قبيل حقوق الإنسان والإعلام والشؤون الأمنية. وتستفيد اللجنة المختلطة أيضا من التداؤب مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي.

٨-٥ وكما أجمل ذلك في مراسلات بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2006/778 المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و S/2006/819 المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و S/2006/859 المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ستشمل مهام ومسؤوليات لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تقييما ميدانياً متوازيا على طول الحدود البرية ينطوي على تثبيت شبكة بيانات جيوديسية، وتعيين خطوط الحدود البحرية، بما فيها تحديد النقطة البحرية الثلاثية بين غينيا الاستوائية والكاميرون ونيجيريا وتعزيز التعاون عبر الحدود. وتتضمن المراسلات أيضا معلومات عن إنشاء لجنة المتابعة وأنشطة هذه اللجنة لرصد تنفيذ اتفاق غرينتري.

٨-٦ ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) توطيد التقدم المحرز بشأن ترسيم الحدود البرية وبشأن حل قضايا الحدود البحرية المتبقية	(أ) '١' مشاركة الكاميرون ونيجيريا في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤
	(أ) '٢' دعم الكاميرون ونيجيريا لأنشطة ترسيم الحدود ميدانيا، بما في ذلك المشاركة في العمل الميداني للفريق التقني المشترك مقاييس الأداء: عدد الزيارات الميدانية المشتركة الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٤
	(أ) '٣' التقدم المحرز في عمليات ترسيم الحدود التي يقوم بها الفريق التقني المشترك مقاييس الأداء: عدد التقارير المرحلية الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٤ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٦
	(أ) '٤' مشاركة غينيا الاستوائية في الاجتماعات المشتركة المتعلقة بنقطة الحدود البحرية الثلاثة بين الكاميرون وغينيا الاستوائية ونيجيريا مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات المشتركة ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: ١

النواتج

- تقديم المشورة التقنية إلى ٤ اجتماعات للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود، وإلى ٤ زيارات ميدانية، و ٦ اجتماعات للفريق التقني المشترك، والاجتماع مع البلدان الثلاثة المعنية بشأن مسائل ذات علاقة بترسيم الحدود البرية والبحرية.
- تقديم الدعم التقني إلى أنشطة ترسيم الحدود والمهام ذات الصلة
- تقديم المشورة التقنية بشأن ترسيم الحدود البحرية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) إكمال وتوطيد عمليات الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية مع تركيز خاص على شبه جزيرة باكاسي مثلما نص على ذلك اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	(ب) '١' لا وجود للقوات المسلحة النيجيرية في شبه جزيرة باكاسي مقاييس الأداء: عدد الكتائب النيجيرية في شبه جزيرة باكاسي الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٣ الهدف لعام ٢٠٠٧: صفر (ب) '٢' استمرار دعم الكاميرون ونيجيريا لعمل فريق المراقبين المدنيين مقاييس الأداء: عدد زيارات المراقبين المدنيين المدعومة من كلا البلدين إلى المناطق الحدودية الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ١ تقديرات عام ٢٠٠٦: ٦ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٢ (ب) '٣' عدد المشاكل الحدودية، أو سوء معاملة السكان المتضررين أو تواجد القوات بشكل غير قانوني على إثر الانسحاب وعمليات نقل السلطة مقاييس الأداء: الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: صفر

النواتج

- إسداء المشورة والدعم إلى فريق المراقبين المدنيين في شبه جزيرة باكاسي

- تقارير فريق المراقبين المدنيين إلى اللجنة المختلطة بشأن متابعة عمليات الانسحاب ونقل السلطة وإلى لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استمرار احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمع المحلي في المناطق الحدودية وإنعاش لجنة حوض بحيرة تشاد	(ج) '١' دعم مستمر من الكاميرون ونيجيريا لتلبية احتياجات السكان المتضررين مقاييس الأداء: عدد تقارير المراقبين المدنيين المعتمدة من اللجنة المختلطة الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: ٣ تقديرات عام ٢٠٠٦: ١ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٦ (ج) '٢' اجتماع قمة لجنة حوض بحيرة تشاد مقاييس الأداء: عدد اجتماعات لجنة حوض بحيرة تشاد على المستوى الوزاري أو الرئاسي الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: ١ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢ (ج) '٣' تطبيق الصكوك الدولية ذات الصلة، التي انضم إليها كل من الكامرون ونيجيريا، لضمان مراعاة حقوق السكان المتضررين مقاييس الأداء: عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان المبلغ عنها من المراقبين الدوليين في المناطق المتضررة الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٥: صفر تقديرات عام ٢٠٠٦: صفر الهدف لعام ٢٠٠٧: صفر

النواتج

- تقييمات ميدانية منتظمة من فريق المراقبين المدنيين بشأن ظروف السكان المتضررين
- الزيارات إلى المجتمعات المحلية الحدودية للنظر في المبادرات المحتملة لبناء الثقة عبر الحدود لمعالجة رفاه السكان المتضررين
- الاتصالات مع الشركاء (البنك الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي) بغية تشجيع التعاون عبر الحدود والأنشطة الاقتصادية المشتركة

العوامل الخارجية

٨-٧ ينتظر أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية نصا وروحا، وبخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة، وأن تظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة، وأن ترد من المانحين الأموال اللازمة لعملية ترسيم الحدود، وأن تشارك غينيا الاستوائية في العملية التي تهدف إلى سلام دائم في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة النفقات	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
	الاعتمادات[أ]	النفقات المقدرة[أ]	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الأفراد العسكريين	١١٦,٠	٩٤,٥	٢١,٥	١٢٦,٣	١٠٤,٨	–
تكاليف الأفراد المدنيين	٢ ٠٧٠,٢	١ ٥٦٥,٩	٥٠٤,٣	٢ ٦٠٣,٧	٢ ٠٩٩,٤	–
التكاليف التشغيلية	٥ ٢٩٥,٣	٣ ٣٧٥,٠	١ ٩٢٠,٣	٦ ٧٥٣,٠	٥ ٦٥٢,٧	–
مجموع الاحتياجات	**٧ ٤٨١,٥**	**٥ ٠٣٥,٤**	**٢ ٤٤٦,١**	**٩ ٣٠٣,٠**	**٦ ٨٥٦,٩**	**–**

(أ) بما في ذلك مبلغ ٨٠٠ ٢٦٠ دولار من الالتزامات والنفقات المتوقعة المتعلقة بأنشطة لجنة المتابعة.

٨-٨ تساوي الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مبلغا صافيه ٠٠٠ ٣٠٣ ٩ دولار (إجماليه ١٠٠ ٧٢٧ ٩ دولار) وتشمل احتياجات للمراقبين العسكريين (٣٠٠ ١٢٦ دولار)، والمرتبات والتكاليف المشتركة للموظفين (٧٠٠ ٦٠٣ ٢ دولار) لتكميل ملاك الموظفين بـ ٢٣ وظيفة (١٧ موظفا دوليا و ٦ موظفين وطنيين)، والسفر الرسمي (٥٠٠ ٦١١ دولار)، واحتياجات تشغيلية أخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٢٧٦ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ١١٤ دولار)، والنقل الجوي (٤٠٠ ٩١٦ ٢)، والنقل البحري (٠٠٠ ٥٠ دولار)، والاتصالات (٢٠٠ ١٤١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٣٣ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٥٠٠ ١٠٠ دولار).

٨-٩ وستتم تغطية ١٠٠ ٤٤٦ ٢ دولار من هذا المبلغ من الرصيد غير المثقل خصما من الاعتماد لعام ٢٠٠٦. ومن ثم فإن الاحتياجات العامة للمكتب لعام ٢٠٠٧، بعد مراعاة الرصيد غير المثقل، تصل إلى ما صافيه ٩٠٠ ٨٥٦ ٦ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٢٨١ ٧ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمد لعام ٢٠٠٦	–	–	–	–	٤	٦	٣	–	**١٣**	–	١	**١٤**	–	٦	–	**٢٠**
المقترح لعام ٢٠٠٧	٢	–	١	–	٤	٧	٢	–	**١٦**	–	١	**١٧**	–	٦	–	**٢٣**
التغيير	**٢**	**–**	**١**	**–**	**–**	**١**	(١)	**–**	**٣**	**–**	**–**	**٣**	**–**	**–**	**–**	**٣**

٨-١٠ يعكس ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠٠٧ زيادة بثلاث وظائف، هي رئيس لجنة المتابعة وأحد أعضائها، كلاهما برتبة وكيل أمين عام، وعلى أساس تعاقدي يقوم على فترة الاستخدام الفعلي لمدة أقصاها ٩٠ يوماً لكل وظيفة يدعمهما مستشار يعادل في الميزانية رتبة د-٢ أيضا على أساس تعاقدي قائم على فترة العمل الفعلية لمدة أقصاها ٧٥ يوما لتقديم الدعم بشأن المسائل العسكرية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بنقل السلطة في منطقة باكاسي. ومن المقترح أيضا إنشاء وظيفة اختصاصي في العمليات الجوية برتبة ف-٤ بإعادة نشر وظيفة موظف شؤون سياسية وإعادة تصنيفه من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤.

٩ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة

(٨٠٠ ١١٦ ٢٩ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٩-١ قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة (اللجنة)، يكون مقرها لبنان، لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها بشأن جميع جوانب التفجير الذي وقع ببيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، تمديد ولاية اللجنة إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتوسيع نطاق تلك الولاية بالإذن للجنة أن تواصل، حسب

الاقتضاء، مد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية في تحقيقاتها في الهجمات الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والبالغ عددها ١٤ هجوما، وطلب إلى الأمين العام أن يزود اللجنة بما يلزم من دعم وموارد لهذه الغاية.

٩-٢ وكما ترد الإشارة في تقرير اللجنة الرابع إلى مجلس الأمن (S/2006/375)، ظلت اللجنة تعمل على تعزيز هيكلها التنظيمي وقدرتها، وتطوير أنشطتها التحقيقية، ومواءمة إجراءاتها الداخلية مع معايير ومتطلبات إجراءات قضائية مقبلة، ربما أمام محكمة ذات طابع دولي. وعلى وجه الخصوص، استعرضت اللجنة كل المعلومات التي جُمعت في وقت سابق، وهي تواصل التحقيق بشكل منهجي في جميع الخيوط الممكنة. ويشمل ذلك حاليا ٢٦ مشروعا للتحقيقات تغطي مجموعة كبيرة من المجالات المختلفة. ويجري حاليا بطريقة منظمة ومنهجية تخزين المواد الإثباتية الناتجة عن مشاريع التحقيقات التي أنجزت بالفعل لكي تتمكن السلطات القضائية المعنية من الاطلاع عليها بسهولة.

٩-٣ وخلال فترة تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦، شهدت اللجنة بعضا من عدم القابلية للتنبؤ في مقدرتها على تنفيذ العمليات وأعمال التحقيقات نتيجة لعدم الاستقرار الذي طرأ في المنطقة وفي لبنان بصفة خاصة. وأدى ذلك إلى إجراء استعراض وضع عمليات اللجنة، بالنظر إلى أنه مدفوع بالأحداث الخارجية والحاجة إلى تكييف قدراتها ومقدرتها على تنفيذ أنشطتها التحقيقية المقررة. وبالنسبة لوضع العمليات على المدى القصير، الذي يقوم على مبادئ المرونة والقابلية للتكيف، فمن المرجح أن يظل دون تغيير في حين تواصل اللجنة عملياتها حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

٩-٤ وعقب تمديد ولاية اللجنة وتوسيع نطاقها، وبغية الإعراب عن المراحل المتطورة لعملها، قامت اللجنة بإعادة تنظيم هيكلها التنظيمي، بالنص على التطوير الكامل لأحد الأقسام لتقديم المزيد من المساعدة التقنية فيما يتصل بالهجمات الأربع عشرة الأخرى. وسيتولى هذا القسم الإدارة الداخلية لـ ١٤ قضية، وسيوفر المشورة والتوجيه والإرشادات وموارد تحقيقية وتحليلية وقانونية وموارد طب شرعي فعلية في دعم وثيق للسلطات اللبنانية.

٩-٥ وللأسباب نفسها، أعادت اللجنة تنظيم طاقتها وقدرتها على دعم العمليات بغية الإعراب عن الاحتياجات الأوسع نطاقا، وذلك بتطبيق أكثر أساليب استخدام مصادر الدعم كفاءة بإضفاء الطابع المركزي عليها لمنفعة جميع أقسام التحقيق.

٩-٦ وواصلت اللجنة مفاوضاتها مع حكومة لبنان بشأن أحكام مذكرة تفاهم تكميلية من شأنها أن تعزز المذكرة الأصلية الصادرة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد علقت هذه المفاوضات نتيجة لنقل مقر اللجنة مؤقتا إلى قبرص، إلا أنها استؤنفت مؤخرا ويتوقع لها أن

تختتم في موعد قريب. ويعالج مشروع مذكرة التفاهم التكميلية، الذي أعد بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، قضايا من قبيل الوضع القانوني لمباني اللجنة والامتيازات والحصانات التي تسري على اللجنة وموظفيها.

٩-٧ وكما ترد الإشارة أعلاه، اتسم عمل اللجنة بعدم القابلية للتنبؤ نتيجة لأحداث خارجية، إلا أنها واصلت الاضطلاع بعملها في التحقيق والتحليل رغم اضطرارها إلى نقل مقرها إلى قبرص بصورة مؤقتة. ومع أنه تعين إجراء قدر من إعادة ترتيب المهام، ظل التحقيق في مقتل رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري و ٢٢ آخرين محافظا على زخمه، مع التزايد السريع في وتيرة جمع الأدلة والبيانات، والتزايد المتعاظم لأهمية تحليل الأدلة الجنائية والتحليل الجنائي للعمليات، واكتساب تعدد مستويات تناول القضايا أهمية حاسمة لتحقيق الكفاءة في عمل اللجنة. وأنشأ توسيع ولاية اللجنة لتقديم المساعدة التقنية في ١٤ قضية إضافية المزيد من مهام التحقيق والتحليل التي تفيد، رغم زيادتها الطلب على طاقة الموظفين الموجودين، في السعي إلى إيجاد روابط إثباتية بين أي من هذه القضايا وبين مجموعها، وبينها وبين قضية الحريري. وعلى نحو مماثل، أثمر التعاون الدولي مع الدول نتائج ووفر قدرا إضافيا من المعلومات والوثائق وفرص الوصول إلى الشهود.

٩-٨ وأقامت اللجنة تعاونا واسع النطاق مع كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع منظمات دولية أخرى. وستواصل قوة الأمم المتحدة في لبنان توفير الدعم اللوجستي في مجال الهندسة، بما يشمل تقديم المشورة بشأن حيز المكاتب والسكن والوحدات السكنية سابقة التجهيز. وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا توفير ١٤ فردا من أفراد الأمن الوطنيين على أساس الإعارة القابلة لسداد التكاليف وخدمات طبية طوال فترة ولاية البعثة.

٩-٩ ووفر كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية، ومكتب الشرطة الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مرشحين متخصصين و/أو مشورة متخصصة فيما يتعلق بمختلف المسائل على أساس استرداد التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، قدم عدد من الدول الأعضاء الدعم أيضا في شكل خبرة فنية على المدى القصير للمساعدة في التحقيق.

٩-١٠ ويرد أدناه عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز فيما يتصل باللجنة.

الهدف: مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها بشأن التفجير الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ ومواصلة مد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية فيما يتعلق بتحقيقاتها في الأعمال الإرهابية الأخرى التي ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) توافر عرض واضح ومكتمل ومفصّل للحقائق والملابسات التي أحاطت بالتفجير الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ من أجل نجاح محاكمة المسؤولين عنه	(أ) '١' تحديد فرضية موحدة للقضية مقاييس الأداء: فرضيات القضية المحددة تقديرات عام ٢٠٠٦: ١ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١ (أ) '٢' تحديد المشتبه في ارتكابهم للجريمة مقياس الأداء: تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٥ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٥ (أ) '٣' تحديد أماكن وجود المشتبه فيهم مقياس الأداء: عدد المشتبه فيهم الذين تم تحديد أماكن وجودهم تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٠ (رقم تقريبي) الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٥ (رقم تقريبي)
(ب) التنظيم، والإجراءات الداخلية، وإجراءات التشغيل الموحّدة التي تطبَّق بما يتسق والمعايير الدولية القابلة للتطبيق، مع مراعاة القوانين اللبنانية وضمان تطبيق الإجراءات القانونية والالتزام بها	(ب) زيادة عدد إجراءات التشغيل الموحدة مقياس الأداء: عدد إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة تقديرات عام ٢٠٠٦: ٨ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٢
(ج) التقدم المحرز صوب إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم	(ج) توفير المعرفة القانونية والتشغيلية الأساسية بشأن العدالة الدولية وإدارة الدعاوى مقياس الأداء: عدد الاجتماعات المعقودة مع السلطات اللبنانية التقدير لعام ٢٠٠٦: ٨ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٢

(د) تمكين السلطات اللبنانية من استكمال تحقيقاتها في التفجيرات الإرهابية الأخرى التي وقعت وعددها ١٤ تفجيرا، نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة	(د)'١' إنجاز تحليل وقائعي وقانوني ومقارن لكل قضية مقياس الأداء: تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٤ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٢٨ (د) '٢' زيادة عدد التوصيات بشأن التحقيق مقياس الأداء: تقديرات عام ٢٠٠٦: ٤٢ الهدف لعام ٢٠٠٧: ٨٤ (د) '٣' تحديد أماكن وجود المشتبه فيهم مقياس الأداء: عدد المشتبه فيهم الذين تم تحديد أماكن وجودهم تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٠ الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٥

النواتج

- تقارير عن إجراء تحليلات قانونية ووقائعية لكل قضية
- تقارير عن إجراء تحليلات قانونية ووقائعية مقارنة لجميع القضايا
- تقارير الربط الأفقي
- تقارير عن التحليلات القانونية والقانون اللبناني والقانون الدولي

العوامل الخارجية

٩-١١ من المتوقع أن تحقق اللجنة أهدافها والإنجازات المتوقعة منها بافتراض ما يلي: (أ) أن تتعاون جميع الأطراف المعنية في تقديم المعلومات وفي تسهيل إدلاء الشهود بشهاداتهم؛ و (ب) ألا يحدث تعطيل لسير القضية لأسباب خارجة عن إرادة اللجنة، مثل عدم توافر الشهود للتصديق على البيانات أو الإدلاء بشهاداتهم؛ و (ج) أن تكون البيئة الأمنية مواتية لإنجاز عملها؛ و (د) عدم وجود عائق أمام تطور القضية أو تخويف للشهود أو المشتبه فيهم.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣ = (١-٢)	٤	٥ = (٤-٣)	٦
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٠ ٢٣٢,٤	١٢ ٢٠٨,٧	٨ ٠٢٣,٧	٢٤ ١٨١,٢	١٦ ١٥٧,٥	
التكاليف التشغيلية	٦ ٠٧٩,٨	٦ ٢٠٦,٩	(١٢٧,١)	٤ ٩٣٥,٦	٥ ٠٦٢,٧	١ ٣٩٥,١
مجموع الاحتياجات	**٢٦ ٣١٢,٢**	**١٨ ٤١٥,٦**	**٧ ٨٩٦,٦**	**٢٩ ١١٦,٨**	**٢١ ٢٢٠,٢**	**١ ٣٩٥,١**

٩-١٢ تقدَّر الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ صافيه ٨٠٠ ١١٦ ٢٩ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٩٥٤ ٣٢ دولار) وتشمل الاحتياجات المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ١٨١ ٢٤ دولار) للوظائف التكميلية التي تصل إلى ٢٣٩ وظيفة (١٨٨ موظفا دوليا، و ٥١ موظفا وطنيا منهم ٤ موظفين وطنيين فنيين)، والخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ٥٢٤ دولار)، والسفر الرسمي (٣٠٠ ٦٠٢ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٠٩٩ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٢٤٢ ١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٣٦٦ دولار). وتغطي حكومة لبنان تكاليف حيز المكاتب الفعلي المتاح للجنة، بما يشمل المرافق والصيانة بقيمة تقديرية قدرها ٠٠٠ ٤٠٠ ٢ دولار.

٩-١٣ ومن الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٧، سيغطى مبلغ ٦٠٠ ٨٩٧ ٧ دولار من الرصيد التقديري غير المثقل مقابل الاعتماد لعام ٢٠٠٦. وبالتالي، تصبح الاحتياجات العمومية للمكتب لعام ٢٠٠٧، بعد أخذ الرصيد غير المثقل في الحسبان، مبلغا صافيه ٢٠٠ ٢٢٠ ٢١ دولار (إجماليه ٢٠٠ ٠٥٨ ٢٥ دولار).

الاحتياجات من الوظائف

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظف وطني	الرتبة المحلية	برنامج متطوعي الأمم المتحدة	المجموع الكلي
معتمد لعام																
٢٠٠٦	١	–	١	٣	١٢	٣١	٣٨	٥	**٩١**	٧٥	٩	**١٧٥**	٤	٤٦	–	**٢٢٥**
مقترح لعام																
٢٠٠٧	١	–	١	٣	١٢	٣٣	٤١	٥	**٩٦**	٨٥	٧	**١٨٨**	٤	٤٧	–	**٢٣٩**
التغيير	–	–	–	–	–	**٢**	**٣**	–	**٥**	**١٠**	(٢)	**١٣**	–	**١**	–	**١٤**

٩-١٤ يمثل الملاك التكميلي المقترح زيادة قدرها ١٣ وظيفة دولية ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية للأنشطة المتزايدة المتصلة بالتحقيقات (٢ ف-٤، و ٣ ف-٣)، من أجل تعزيز قسم الأمن (وظيفة واحدة من فئة الخدمات الميدانية) والدعم الإداري الإضافي المطلوب (٧ وظائف من فئة الخدمات الميدانية، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية). ومن المقترح كذلك تحويل وظيفتين في شعبة التحقيقات من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمات الميدانية لتعزيز قدرات إدارة البيانات في قسم دعم العمليات في الشعبة.

١٠ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

(٢ ٠٦٤ ٢٠٠ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

١٠-١ أنشئ مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى استنادا إلى اقتراح الأمين العام الوارد في رسالته المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/994) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن ورد هذا الأخير المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/995) الذي أعرب فيه عن تأييد المجلس للاقتراح. ويتمثل هدف المكتب في تمثيل الأمين العام في اجتماعات ومداولات عملية أروشا للسلام؛ ومعالجة الأبعاد الإقليمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتماس آراء بلدان المنطقة بشأن تنظيم مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

١٠-٢ وفي كثير من المناسبات، دعت عدة دول، منها بلدان في منطقة البحيرات الكبرى، الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع بتنظيم مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ورحب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المعقود في مابوتو من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بهذا الاقتراح وأعرب عن ارتياحه لبدء العملية التحضيرية بعقد الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين في نيروبي يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وخلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، حثت عدة وفود أيضا الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي المنشأة حديثا على مضاعفة الجهود من أجل العملية التحضيرية وعقد المؤتمر.

١٠-٣ وقد تكرر طرح فكرة عقد مؤتمر دولي عن منطقة البحيرات الكبرى منذ مطلع التسعينيات على الأقل، وبوجه خاص منذ حدوث الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وأكد مجلس الأمن مجددا، بموجب قراريه ١٢٩١ (٢٠٠٠) و ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، أهمية القيام، في الوقت المناسب، بعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبمشاركة جميع حكومات المنطقة وجميع الجهات الأخرى المعنية، وذلك بهدف صياغة مجموعة من المبادئ ستُنفذ عبر سياسات عامة وبرامج مختارة مرتكزة على أربعة ميادين مواضيعية هي: السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الإنسانية والاجتماعية.

١٠-٤ وشكل عقد اجتماع القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات في إطار المؤتمر الدولي، في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، نهاية المرحلة الأولى من عملية المؤتمر باعتماده إعلان دار السلام لمبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وعهد إعلان دار السلام للجنة إقليمية مشتركة بين الوزارات بإعداد مشاريع بروتوكولات وبرامج مختارة ومحددة وقابلة للإنجاز لتشكل أساسا لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية.

١٠-٥ وسيعتمد الميثاق أثناء اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في نيروبي. وسيستهل اجتماع القمة مرحلة تنفيذ الميثاق، وستنطلق معه أعمال آلية المتابعة الإقليمية، بما في ذلك أمانة المؤتمر، لتنفيذ جملة مهام منها رصد التقدم المحرز خلال هذه الفترة الحرجة وتقييمه. ويدعو مشروع الميثاق أيضا إلى إنشاء صندوق خاص للإعمار والتنمية لتمويل أنشطته، يكون مقره في مباني مصرف التنمية الأفريقي.

١٠-٦ ويمكن أن يُعزى التقدم المحرز في صياغة الميثاق إلى التعاون الفعلي بين الأمانة المشتركة، المؤلفة من ممثلين عن المؤتمر الدولي عن منطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

١٠-٧ وقد أُسند دور الوكالة الرائدة بالنسبة للمجموعات المواضيعية الأربع إلى أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة هي إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكان لذلك إسهامه في تحسين استعمال المزايا النسبية وتحاشي تكرار الجهود والمبادرات.

١٠-٨ وفيما يتعلق بالمسائل الجامعة، أقام المكتب اتصالات وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة، وتلقى دعما قيّما منها، ولا سيما من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٠-٩ وعلاوة على ذلك، كان هناك منذ البداية تعاون فعال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، إذ كان ممثلون عن هاتين البعثتين لحفظ السلام يحضرون بانتظام الاجتماعات الإقليمية للمؤتمر الدولي.

١٠-١٠ وطلب أيضا إلى المكتب أن يقدم المساعدة لأعمال لجنة بناء السلام المنشأة حديثا المتعلقة ببوروندي، إقرارا بالحاجة إلى معالجة البعد الإقليمي لتوطيد السلام على الصعيد الوطني.

١٠-١١ وقد اضطلع المكتب بعدد من الأنشطة تحضيرا لتنفيذ لمرحلة التنفيذ. أولها أنه في إطار السعي إلى الإبقاء على زخم المؤتمر الدولي، بادرت البلدان الرئيسية إلى عقد عدد من الاجتماعات لتبادل الآراء مع الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن التقدم المحرز والخطوات اللازم اتباعها في المرحلة القادمة من المؤتمر. وعُقدت تلك الاجتماعات مع ممثلين عن اللجان الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والنساء والشباب والمجتمع المدني. ومن المقرر عقد اجتماعات إضافية للبرلمانيين ومنتسبي وسائط الإعلام. وعُقد اجتماعان للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات من أجل وضع اللمسات الأخيرة على عناصر الميثاق قبل عقد اجتماع القمة واتخاذ قرارات رئيسية بشأن مقر أمانة المؤتمر وتحديد البلد الرئيسي الذي سيعين الأمين التنفيذي. ومن المقرر عقد اجتماعين إضافيين للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات لإنجاز تلك المهام في الوقت المناسب قبل موعد اجتماع القمة الثاني.

١٠-١٢ واتخذ المكتب أيضا خطوات من أجل استعراض وثائق المشروع وبروتوكولات مشروع الميثاق من الناحية التقنية، ووضعها في صيغها النهائية. وفي هذا الصدد، اجتمع الخبراء الماليون في مناسبتين لاستعراض ميزانيات المشاريع استعراضا نقديا وجعلها أكثر نجاعة حسب الاقتضاء. وجرى أيضا تعزيز الشراكات اللازمة لتنفيذ الميثاق وهي الشراكات مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والمصرف الأفريقي للتنمية، تحسّبا لاضطلاعها بدور نشط في المرحلة القادمة. ويجرى بذل جهود من أجل وضع استراتيجية متماسكة لأنشطة التنفيذ التي تضطلع بها أمانة المؤتمر. وفي نفس المضمار، يقوم مكتب الممثل الخاص للأمين العام بإعداد المبادئ التوجيهية الإدارية والسياسية اللازمة لتسيير أعمال أمانة المؤتمر بشكل سلس.

١٠-١٣ وسيكرس عقد اجتماع القمة الثاني وتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية نهاية العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي، وبالتالي، نهاية الولاية المبدئية للمكتب. وستستلزم الأمانة الجديدة للمؤتمر الدولي التي ينص عليها مشروع الميثاق بعض الوقت لكي يكتمل إنشاؤها وتدخل طور التشغيل الكامل.

١٠-١٤ ويرد أدناه عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: توطيد السلام في منطقة البحيرات الكبرى عن طريق تشجيع الأمن والاستقرار والتنمية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وتدعيم التعاون مع بلدان المنطقة	(أ) '١' مشاركة جميع البلدان الأساسية في اجتماعات الأفرقة التقنية المواضيعية واجتماعات اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات واجتماع القمة الثاني مقاييس الأداء: حضور الاجتماعات ٢٠٠٥: ١٠٠ في المائة تقديرات عام ٢٠٠٦: ١٠٠ في المائة الهدف لعام ٢٠٠٧: ١٠٠ في المائة
	(أ) '٢' اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية من جانب رؤساء الدول والحكومات للمؤتمر الدولي أثناء اجتماع القمة الثاني مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: لا التقديرات عام ٢٠٠٦: نعم الهدف عام ٢٠٠٧: لا ينطبق

	(أ) '٣' استحداث آلية المتابعة الإقليمية (أمانة إقليمية مؤلفة من ممثلين عن ١١ بلدا من بلدان منطقة البحيرات الكبرى)، على نحو ما جرى اقتراحه في اجتماع القمة مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: لا ٢٠٠٦: لا ٢٠٠٧: نعم

النواتج

- توفير الممثل الخاص للأمين العام لمساعيه الحميدة وإسداء المشورة
- إسداء المشورة وتوفير الخبرات للحكومة ومؤسسات المجتمع المدني
- عقد اجتماع القمة الثاني
- تنسيق وتيسير أنشطة متابعة عملية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة التكامل الإقليمي في مجالات السلام والأمن الديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، والمسائل الإنسانية والاجتماعية	(ب) المبادرة بتنفيذ ٨ مشاريع ذات أولوية وفقا للقرار الذي اتخذه اجتماع القمة الثاني مقاييس الأداء: ٢٠٠٥: لا ينطبق ٢٠٠٦: لا ينطبق ٢٠٠٧: ٨ مشاريع

النواتج

- دعم آلية المتابعة الإقليمية لتخصيص اعتمادات لدورات تدريب الموظفين وإدارة المشاريع
- حشد الموارد، بما في ذلك تمويل المشاريع ذات الأولوية وعقد مؤتمر محتمل للمانحين

العوامل الخارجية

١٠-١٥ سوف يتحقق الهدف بافتراض: (أ) التمكن من تأمين الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لآلية المتابعة؛ (ب) توحيد عمليتي السلام الجاريتين في المنطقة (بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية) ليتسنى التنفيذ السلس للمشاريع ذات الأولوية؛ و (ج) تعاون جميع حكومات المنطقة في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة النفقات	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠٠٧		
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
	١	٢	٣=(١-٢)	٤	٥=(٤-٣)	٦
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٥٨١,٠	١ ٣٠٦,٥	٢٧٤,٥	١ ٣٢١,٤	١ ٠٤٦,٩	-
التكاليف التشغيلية	٥٥٤,٤	٧١٤,٦	(١٦٠,٢)	٧٤٢,٨	٩٠٣,٠	٣,٢
مجموع الاحتياجات	**٢ ١٣٥,٤**	**٢ ٠٢١,١**	**١١٤,٣**	**٢ ٠٦٤,٢**	**١ ٩٤٩,٩**	**٣,٢**

١٠-١٦ ستبلغ الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على افتراض تمديد ولاية المكتب لمدة سنة أخرى، ما مجموعه ٢ ٠٦٤ ٢٠٠ دولار صافيه (٣٠٠ ٢٩٩ ٢ دولار)، وتشمل احتياجات للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٤٠٠ ٣٢١ ١ دولار) لاستكمال ملاك الموظفين الحالي المكون من ١٧ وظيفة (٩ موظفين دوليين، و ٨ موظفين وطنيين) والمساعدة المؤقتة العامة (٨٠٠ ٤١ دولار) والاستشاريين (٠٠٠ ٥٧ دولار) والسفر الرسمي (٠٠٠ ٣٠٨ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، مثل المرافق و الهياكل الأساسية (٧٠٠ ٦٥ دولار) والنقل البري (٣٠٠ ٤٢ دولار) والاتصالات (٢٠٠ ١٧٤ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٢١ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٣٢ دولار).

١٠-١٧ وستجري تغطية مبلغ ٣٠٠ ١١٤ دولار من الرصيد غير المثقل المقدر خصما من اعتمادات عام ٢٠٠٦. وهكذا، فإن الاحتياجات الإجمالية للمكتب للعام ٢٠٠٧، بعد احتساب الرصيد غير المثقل، تبلغ ٩٠٠ ٩٤٩ ١ دولار صافية (إجماليه ٠٠٠ ١٨٥ ٢ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمة الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
معتمد لعام ٢٠٠٦	–	١	–	١	٥	١	–	**٨**	–	١	**٩**	–	٨	–	**١٧**
مقترح لعام ٢٠٠٧	–	١	–	١	٥	١	–	**٨**	–	١	**٩**	–	٨	–	**١٧**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٠-١٨ وسيظل مجموع ملاك الموظفين المقترح للمكتب لعام ٢٠٠٧ دون تغيير، وسيشمل ٩ موظفين دوليين و٨ موظفين من الرتبة المحلية.